الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم:

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
فرع: تنظيم سياسي وإداري
تخصص: إدارة وحكامة محلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطالب (ة): قنان فطوم

تحت عنوان:

سياسات التشغيل في الجزائر ودورها في الاستقرار الاجتماعي – دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل بسيدي عيسى– (2017–2018)

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة): بلعسل محمد	جامعة المسيلة	رئيسا
اسم ولقب الأستاذ(ة): بورنان عمر	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
اسم ولقب الأستاذ(ة): بوعنان ليندة	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/ 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الشكر لله رب العالمين الذي خلق الهدى وسدد الخطى وأنعم عليا من نعم كانت خير عون لي في إنجاز هذا العمل.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان في المقام الأول إلى كل من مدى يد العون والمساعدة في مقدمتهم الأستاذ بورنان عمر على ملاحظاته الدقيقة وحرصه الشديد على حسن الصياغة والإتقان في العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصويبات.

كما أشكر كل ما ساهم في إنجاز هذا البحث من الذين أمدوني بيد العون والتأييد سواء بكلام طيب مشجع أو من تعهد إخراج هذا البحث بالكتابة والنسخ فهؤلاء جميعا يضيق المقام عن تعدادهم ويعجز اللسان عن مكافئتهم مهما أوتيت من عبارات الشكر والثناء فالله يتولاهم بالمثوبة والجزاء.

كما لا يفوتني بالشكر والتقدير والامتنان للأستاذ بجقينة ياسين على كل ما قدمه لنا من توجيهات والنصائح والدعم المفيد

فلكل هؤلاء مني جزيل الشكر ووافر الامتنان وخالص التقدير وما عند الله خير وأبقى وإنه لا يضيع أجر المحسنين.

قنان فطوم

مقدمة

مقدمة:

تعرف الدول العربية على عدة أصعدة، تغيرات عميقة في هياكلها الاقتصادية تستدعي في السياق المحلي الإقليمي والعالمي الذي تقع فيه آثارا مجتمعية بعيدة المدى كما أن هناك مناقشات تدور على المستوى العالمي والمحلي، منذ عشريتين من الزمن تخص واقع وصلاحيات الدولة الحديثة، حيث نجد أن أكثر النظريات الاقتصادية والاجتماعية تتصارع فيما بينها حول أفكار وما يعرف بتقليص دور الدولة والتي يتعين أن تأخذ طريقها بالاستنباط من آليات متناقضة لتطعيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وقد يلاحظ أن معظم الانتقادات التي توجه إلى بلدان المنطقة العربية وشعوبها تقع غالبيتها في إطار الجوانب الاجتماعية وهذا يعبر عن واقع اقتصادي واجتماعي غير متوازن لهذا العالم، وما يزيد من حالة اللاتوازن هو التباين في التطورات والسياسات لتحقيق الإصلاحات بما يتوافق مع مبادئ العولمة كنظام دولي جديد يفرض نفسه، أصبح بشكل مصدرا للقلق وللانزعاج نتيجة للتناقضات التي تتميز بها السياسات الاجتماعية العربية من جهة وكذلك عدم التوفيق هذه السياسات مع الديمقراطية والحكم الراشد وما يفرضانه من تحديات على النظم العربية في تعاملها مع هذه السياسات المتداخلة.

والجزائر كغيرها من الدول العربية، خرجت من دور الدولة الحارسة إلى المتدخلة والتي تسعى إلى تحسين الوضع المعيشي من جهة، وتوسيع مفاهيم الديمقراطية من جهة أخرى، فإن أهم المشاكل التي تواجه العالم في زمن العولمة هي البطالة (إذا تعتبر البطالة أحد المشاكل الأساسية لعرقلة مسيرة التقدم وما يمكن أن يرافقه من فقر واضطرابات نفسية نتيجة الفراغ ونتيجة تدني المستوى المعيشي والاقتصادي للأفراد، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي وعصر السرعة والتي أصبحت الآلة تحل محل العنصر البشري في كثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية.

تظهر الدراسات أن العالم العربي يحتل الصدارة في ارتفاع نسبة البطالة، خاصة في السنوات الأخيرة في ظل موجة ما يسمى بالربيع العربي، الذي أدى إلى تفاقم الهجرة

غير الشرعية نحو دول الشمال بغية حياة الرفاهة، فعدم الاستقرار الاجتماعي هو أخطر الظواهر وتطوره في هاته البلدان، قد يضيق ليقتصر على عدم الاستقرار الحكومي ويتسع ليشمل أيضا عدم الاستقرار المؤسسي، كما أن الوضع الاجتماعي لصيق بالعامل الاقتصادي، أصبحت سياسات التشغيل في الجزائر منذ الثمانينات تشكل الانشغال الأول لدى السلطات، ويرجع ذلك بالأساس إلى تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض وهو ما يعني ارتفاع نسب البطالة مع ما يرافق ذلك من أفاق وضغوط اجتماعية قد تهدد الاستقرار الاجتماعي ولمواجهة هذا الوضع اعتمدت الجزائر جملة من الإجراءات من خلال الإصلاحات الاقتصادية ومطلع التسعينيات التي كانت عبارة عن مراحل الانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام السوق.

اعتمد الاقتصاد الموجه على سياسات تشغيلية والتي كانت تأخذ الصبغة الاجتماعية أكثر منها اقتصادية، بحيث شهدت المؤسسات فائضا في اليد العاملة وتحول النظام من الاشتراكي إلى نظام السوق ترتب عنه غلق أجهزة تشغيلية ترافق هذه المراحل لتدارك الوضع الذي خلقته التوجهات الجديدة أضف إلى ذلك عدم الاستقرار السياسي والأمني صاحب هذه البرامج والذي أدخلت الجزائر في مرحلة من الاختلالات شملت جل الميادين وذلك بما يعرف بالعشرية السوداء، فكانت الفاتورة باهظة تمثلت في 29% من معدل البطالة سنة 1999م نتيجة التسريحات الجماعية للعمال وغلق المؤسسات وخوصصت معظمها[1].

[1]- تم التصفح في الموقع الالكتروني بتاريخ 29 أفريل 2018 على الساعة الحادي عشر: http://www.ons.dz

1. أهمية الدراسة.

يكتسي موضوع التشغيل في الجزائر أهمية بالغة، خاصة عند الحديث عن دوره في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ويمكن إبراز هذه الأهمية فيما يلي:

- إن موضوع التشغيل متداول في الوسط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (والخطابات السياسية)، حيث أنه له صدى واسع، وذلك حول بناء وإنشاء قطاع متكامل يتماشى مع متطلبات التنمية، ومعرفة مدى نجاعة السياسات في تحسين مستوى التشغيل، وذلك للحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي على وجه الخصوص.
- أهمية الاستقرار كمتغير تابع، والذي تسعى الدولة في الحفاظ عليه وضمان استمرارسيته، بإتباعها سياسات خاصة بقطاع التشغيل بواسطة البرامج والأجهزة وباختلاف أوجه النفقات والقطاعات المعنية.
- إن الدراسة تعتمد على إحصائيات ومعطيات بيانية والتي تصدر من المنظمات الوطنية وذلك لفهم وتفسير السياسات التشغيلية وهذا ما يعطي للبحث مصداقية.

2. أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تشخيص معالم المتغير المستقل (سياسات التشغيل) والتابع(الاستقرار الاجتماعي)، في ظل الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الجزائر والإصلاحات منذ 1990م إلى غاية 2014.
- محاولة تحليل واقع أداء سياسات التشغيل في الجزائر، ومعرفة أثرها على الاستقرار الاجتماعي.
- معرفة الأسباب والعوامل التي تعيق تجسيد وتطبيق سياسات التشغيل والتي قد تؤدي بدورها إلى تدهور الاستقرار الاجتماعي

- تقسيم أداء السياسات التشغيلية واثر ذلك على الاستقرار الاجتماعي لتنامي السلبيات الناتجة عن البطالة.

3. **الدراسات السابقة**: بالرغم من استحالة الاطلاع على جميع المراجع والمصادر ذات العلاقة بموضوع البحث سواء في الجزائر أو خارجها إلا أنه وبناءا على ماقمت به من مطالعات كثيرة حول موضوع البحث تبين لي تارتا قلة البحوث التي تناولت التشغيل والاستقرار الاجتماعي ورغم ذلك تم الاطلاع على هاته الدراسات:

أ. دراسة الباحث شلالي فارس بعنوان: دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004م مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة2005-2009،مذكرة ماجستير بجامعة الجزائر2005.

تمحورت إشكالية الدراسة في مدى مساهمة التشغيل المتبعة في تلك الفترة وإنقاص معدل البطالة وكيفية اقتراح نموذج يمكن أن يحد من هاته الظاهرة، من خلال الإمكانيات المالية المتوفرة خلال 2009/2005م وتوصل الباحث إلى أن أجهزة التشغيل ساهمت بشكل كبير في إنقاص معدل البطالة وذلك بفعل الإنشاء المكثف لمناصب الشغل في ظل مخططات دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي استند أساس على الرجوع إلى النفقة العمومية بهدف الإنعاش، تمحورت دراسة الباحث على إمكانية سياسات التشغيل في تخفيض من حدة البطالة، أما دراستنا تهدف بالأساس إلى مدى إمكانية تحقيق السياسات التشغيل للاستقرار الاجتماعي في الجزائر.

ب. دراسة الباحث دحماني محمد أدرويش بعنوان: إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة التحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان،2012.

تمحورت إشكالية الباحث فيما يلي: هل يمكن لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر استيعاب معدلات البطالة الفعلية في الاقتصاد، والتي لا تزال عند مستويات مرتفعة

وخاصة بين الشباب لسنة2013م؟. حيث قدم بعض الحلول الفعالة وطويلة الأمد لأصحاب القرار، وذلك يتبنى برنامج شامل وطني للإصلاح، وان استدعى الأمر تطبيقه وفق مراحل متعددة أن يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية هي:

- زيادة الطلب على العمالة، من خلال تنشيطها الاقتصاد، والنمو الكثيف للعمل.
- التنسيق بين الطلب والعرض على العمالة، من خلال إصلاح التعليمي والتكوين.
- تطوير أداء سوق العمل، عن طريق الحد من تجزئته وجموده وتوفير أجر وعمل لائق للعامل.

ج. دراسة الباحثة هدروق رقية بعنوان: دور سياسات التشغيل في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر 1989- 2012، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016- 2017.

تمحورت إشكالية الباحثة فيما يلي: إلى أي مدى ساهمت سياسات التشغيل في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة 1989- 2012م؟ حاولت هذه الدراسة معالجة وتبيان الدور الذي يمكن أن تلعبه سياسات التشغيل في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة المذكورة حيث تمحورت الدراسة حول التعرض إلى متغيرات الدراسة كل على حدا وصولا إلى بحث العلاقة الموجودة (بين الاستقرار السياسي والسياسات التشغيل) وكنتيجة نهائية تم التوصل إلى أن رغم كثرة هاته السياسات إلا أن أثرها لا يزال محدود ويتطلب مجموعة من الآليات التي يمكن أن تساهم في تفعيلها.

3. مبررات اختيار الموضوع:

أ. المبررات الموضوعية.

- محاولة فهم الأوضاع الاجتماعية، من خلال التركيز على العامل الاقتصادي في تفسير الظواهر.

- أهمية البعد الاقتصادي، خاصة في ظل ظاهرة الأزمات الاجتماعية والسياسة في العالم ككل، وما يمكن أن يخلق ذلك من زعزعة الاستقرار الاجتماعي في البلاد.

ب. المبررات الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بالمواضيع الإدارية والسياسية، بالإضافة إلى تطابق دراستنا مع التخصص وكذا معرفة أوضاع سوق التشغيل باعتبار أن بطال اليوم يمكن أن يكون بطال الغد.
- الأوضاع التي آلت إليه الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة وتصاعد موجة الاحتجاجات المرتبطة بالوضع الاقتصادي (الشغل) ارتأينا دراسة سياسة التشغيل وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعي.

4. إشكالية الدراسة:

تكمن الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة في إيجاد جواب للتساؤل التالي:

ما مدى مساهمت سياسات التشغيل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في الجزائر؟.

انطلاقا من الإشكالية المطروحة نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي المفاهيم والأسس التي ترتكز عليها كل من سياسات التشغيل والاستقرار الاجتماعي؟
- ما هي أبرز البرامج السياسات التشغيلية التي اتبعتها الدولة؟
- كيف انعكس مستوى أداء سياسات التشغيل في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في الجزائر؟

5. الفرضيات:

- تتمثل سياسات التشغيل في مجموع البرامج التي تتخذها الدولة لمعالجة مشكلة البطالة أما الاستقرار الاجتماعي فهو مظهر تمتاز به الحكومات التي تقوم برسم تنفيذ سياساتها من أجل الحفاظ أوضاع الداخلية.
- تتبنى الدولة مجموعة من البرامج الاقتصادية فقط من أجل أوضاعها السياسية.

- كلما كان أداء سياسات التشغيل متكامل وفعال، يؤدي بالضرورة الغرض الذي وضعت لأجله، كلما انعكس ذلك إيجابا على تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

6. حدود الدراسة:

- **الحدود العلمية**: انحصرت الدراسة في فهم متغيراتها المتمثلة في الاستقرار الاجتماعي (متغير تابع)، وسياسات التشغيل (متغير مستقل).
- **الحدود المكانية**: تخص الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل بسيدي عيسى ولاية المسيلة.

7. المناهج والاقتراب.

أ. المنهج الوصفي: هو أحد المناهج المستخدمة في البحوث الاجتماعية حيث يحاول جمع بيانات دقيقة عن الظاهرة التي يتصدى لدراساتها في الظروف الراهن، وان كان يحاول أحيانا تحديد العلاقات بين هذه الظاهرة والظواهر التي يبدو أنها في طريقها للتطورات، أو النمو ووضع تنبؤات عنها[1]وتم الاستعانة به في الفصل الأول، والمتضمن الإطار النظري للدراسة وفي وصف الاستقرار الاجتماعي، وسياسات التشغيل.

ب.منهج دراسة حالة: وهو عبارة عن ذلك الطريقة العلمية التي يتبعها الباحث معتمدا في ذلك على جمع البيانات العلمية الخاصة بالحالة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا (نموذجا مختار) لدراستها وتحليليها ومسايرة المراحل والخطوات التي مرت بها الحالة من اجل الوصول إلى نتائج علميوتم الاستعانة به في الفصل الثالث والمتضمن دراسة وكالة التشغيل بـــ سيدي عيسى[2].

---

[1]-عبد الناصر جندلي، تقنيات مناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية،2007، ص200

[2]- عبد الناصر جندلي:نفس المرجع، 205

ج. المقابلة: وهي عبارة عن حوار الباحث مع شخص معين،يطرح خلاله الباحث أسئلة محددة للحصول على إجابات دقيقة بشأنها، وتتميز المقابلة في كونها أحسن وسيلة لاختيار وتقييم الصفات الشخصية بطريقة مباشرة، كما أنها تزودنا بمعلومات مفيدة عن الموضوع محل الدراسة والتحليل[1]

د. الاقتراب المؤسسي: يركز على دراستنا من عدة زوايا، منها الغرض من تكوين أبنية المؤسسة.

8. أدوات جمع البيانات:

أ. الوسائل النظرية المستعملة: الكتب، المقالات العلمية، الأطروحات والملتقيات، المقابلة.

ب. الوسائل العلمية المستعملة: تتمثل في الوثائق الرسمية.

9. التحديد الإجرائي لمتغيرات الدراسة.

أ. سياسة التشغيل : هي عبارة عن أسلوب عمل تتبناه الحكومة لغرض تكيف اليد العاملة واحتياجات الإنتاج بواسطة أجهزة وبرامج وقرارات ذات صبغة تنفيذية[2].

ب. الاستقرار الاجتماعي: يعني استمرار وجود النماذج والظواهر الاجتماعية والثقافية في المجتمع المحلي والكبير دون تعرضها لتغيير فجائي أي أن المجتمع الذي تطرأ عليه تغيرات تدريجية وبطيئة وكافية لإعادة التوافق دون أن تؤدي إلى اضطراب أو تكفك يكون مجتمعا مستقرا[3].

---

[1]- محمد شبلي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، الاقتراحات، والأدوات، الجزائر 1997، ص243

[2]- سمية عبد اللاويي، دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ظل برنامج الانعاش الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2015/2014، ص 16.

[3]- ماجد أبو كلل، "دور مؤسسات المجتمع المدني في الاستقرار الاجتماعي"، المركز الفكري، العراق، 2015/09/12م، ص01.

10. هندسة الدراسة:

لانجاز هذا البحث والإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة به، ارتأينا أن نقسم دراستنا إلى ثلاثة فصول أساسية:

- الفصل الأول: خصصنا الفصل الأول لدراسة التأصيل النظري لسياسة التشغيل والاستقرار الاجتماعي في مبحثين حيث تناول المبحث الأول ماهية سياسة التشغيل، أما المبحث الثاني خصص الماهية للاستقرار الاجتماعي
- الفصل الثاني: فقد تناولنا فيه تحليل واقع سياسة التشغيل والاستقرار الاجتماعي حيث تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول تناولنا فيه الإصلاحات الاقتصادية 1990-2014 وكذلك الأجهزة والبرامج لسياسة التشغيل
- أما المبحث الثاني تناولنا فيه دور التشغيل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي .
- الفصل الثالث: تقييم سياسات التشغيل ودراسة حالة لوكالة التشغيل بـــ سيدي عيسى وتناولنها من خلال مبحثين الأول يتكلم عن تقييم التشغيل والتدابير والحلول المقترحة لفاعلية سياسات التشغيل.

11. والمبحث الثاني يتكلم عن دراسة الحالة لوكالة التشغيل بـــ سيدي عيسى

12. صعوبة الدراسة:

- ندرة المصادر والمراجع ذات الصلة وصعوبة الحصول عليها.
- التناقض بين الإحصائيات والبيانات لنفس الظاهرة من مؤسسات مختلفة.
- عامل ضيق الوقت.
- تعذر الوصول إلى مسؤلي مديريات لتشغيل بولاية المسيلة.

الفصل الأول

الإطار الفكري والنظري لمفهومي سياسة التشغيل والاستقرار الاجتماعي

تمهيد:

المبحث الأول: ماهية سياسة التشغيل.

المطلب الأول: مفهوم التشغيل.

المطلب الثاني: تعريف سياسة التشغيل.

المطلب الثالث: أسس وأهداف سياسة التشغيل

المطلب الرابع: المقاربات النظرية لسياسة التشغيل.

المبحث الثاني: مفهوم الاستقرار الاجتماعي.

المطلب الأول: تعريف الاستقرار الاجتماعي.

المطلب الثاني: متطلبات الاستقرار الاجتماعي

المطلب الثالث: مهددات الاستقرار الاجتماعي.

المطلب الرابع: المقاربات النظرية للاستقرار الاجتماعي.

خلاصة الفصل:

تمهيد:

لسياسة التشغيل أهمية بالغة وذلك يعود إلى اهتمامها بالمورد البشري فهي تعبر عن واقع أي مجتمع وذلك لكون التشغيل يمثل محورا واهتمام جميع شرائح المجتمع.

كما أن سياسة التشغيل لا تعبر عن سياسات الاقتصاد الكلي فقط وإنما هي عبارة عن إجراءات تطبيق على مستوى كيل السياسات (التعليمية، الاقتصادية، الصناعية، الصحية...) ويكون هرما من الإجراءات أن تشترك كل السياسات بالنهوض بالتشغيل و محاربة مشكلة البطالة، حيث أصبحت هذه الظاهرة تستحوذ على جزء كبير من الدراسات واهتمامات الباحثين سعيا إلى زيادة حجم العمالة، وهي تعد من أهم الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمخططين وصانعي السياسات الاقتصادية.

وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي تكتسيها سياسات التشغيل الناجحة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي والأمني فإننا سوف نحاول من خلال هذا الفصل تحديد مفهومي التشغيل والاستقرار وذلك كما يلي:

المبحث الأول: ماهية سياسة التشغيل.

المطلب الأول: مفهوم التشغيل.

قبل التعرض لمفهوم سياسة التشغيل يجب أن نتطرق إلى مفهوم التشغيل فيما يلي:

أولا: تعريف التشغيل.

تعرف لجنة الاتحاد الأوروبي التشغيل على أنه: ما يسمح لكل شخص بالمساهمة في عالم الشغل والخروج معه بكفاءات عالية تقيمه في سوق العمل.

- **المفهوم التقليدي للتشغيل**: ينظر إلى التشغيل بمفهومه التقليدي على أنه تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب والتأهيل والتكوين.[1]

- المفهوم الحديث للتشغيل: فهو لا يحمل معنى مناقض للبطالة، كما أنه لا يتضمن معنى العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التحسين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته، والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها، كما أنه (التشغيل) يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الاجتماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية، وعلى هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساسيا لتطويره وترقيته.[2]

كما تعرفه المنظمة الدولية للعمل على أنه يكون أي متضمن قابل للتشغيل عندما:

- يمكنه الحصول على منصب عمل.
- يحافظ عليه ويتطور ويتكيف مع التغيير.
- يتحصل على منصب عمل آخر إذا كان يرغب في ذلك أو تم تسريحه.

---

1 - سمية عبد اللاوي، دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2015/2014، ص 16

2 - فاطمة الزهراء بوكابوس، سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو الاقتصاد غير الرسمي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة البويرة، 2012/2011، ص 40.

نستنتج أين عملية التشغيل تتبعها مجموعة من الإجراءات، تستعملها أي مؤسسة بهدف استقطاب الأشخاص المناسبين الذين تتوفر فيهم الشروط الموضوعية والعاملين على مستوى عال من التأهيل الذي يتوافق مع المنصب المتاح.[1]

المطلب الثاني: تعريف سياسة التشغيل.

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين:[2]

سياسة: وهي مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية.

التشغيل: فقد تم التطرق إليه بنوع من التفصيل في المطلب الأول.

سياسة التشغيل: إنها مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية للأطراف (الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال) الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في المجال للاستفادة القصوى من الطاقات البشرية.[3]

كما يشير مفهوم سياسات التشغيل إلى مجموعة التدخلات التي تقويم بها السلطات العمومية في سوق التشغيل بغرض التحسين في أداءه والتقليص من الاختلالات التي يمكن أن تبرز أو يظهر في هذا السوق.[4]

---

1 - حنان واعة، إصلاح السياسة العامة في الجزائر قطاع التشغيل أنموذجا، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 49.

2 - سميحة يونس، اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007، ص 76.

3 - مصطفى بوضياف، "تحديات التشغيل في أسواق العمل خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي"، 30 نوفمبر - 03 ديسمبر 2008، منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب، ص 09.

4 - محمد دحماني ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012، ص 71.

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) سياسة التشغيل بأنها مجمل الوسائل المعتمدة من أجل أعضاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكثيف اليد العاملة مع احتياجات الإنسان.[1]

كما أنا تعرف بالأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة، وهي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس سياسة التشغيل إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه.

- **التعريف الإجرائي لسياسة التشغيل**: أما بالنسبة للتعريف الإجرائي لسياسات التشغيل فهي مجموعة التدابير للإجراءات المدروسة التي تضعها الحكومة عن طريق القواعد والبرامج والأجهزة والقوانين التي تكسبها الطابع التنفيذي وذلك بهدف المحافظة على توازن سوق العمل (الطلب+ العرض) وتوفير فرص العمل للقوى العاملة والراغبة فيه للحد من البطالة، حيث يعد المورد البشري هدف وأساس التنمية الشاملة والمستدامة.[2]

- **الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل**:

01- **البعد الاجتماعي**: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة لا سيما بالنسبة للشباب والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء.[3]

02- **البعد الاقتصادي**: يركز على ضرورة انتصار القدرات البشرية، أي الرأس المال البشري ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة، لاسيما المؤهلة

1 - لخضر عبد الرزاق مولاي، "تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر (2000-2001)"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012،ص 191.

2 - هاجر غانم وأمينة بودراع، "تجربة الجزائر في ميدان التشغيل ومحاربة البطالة مداخلة في الملتقى الوطني حول دراسات وتجارب دولية في قضايا البطالة"، جامعة المسيلة، 2010، ص 10.

3 - مصطفى بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص 09.

منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاطات سواء منها العامة أو الخاصة بما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة للبلاد وتطوير أنماط الإنتاج وتحسين النوعية والمردودية، منافسة المنتوج الأجنبي وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور.[1]

03- **البعد النظامي والهيكلي**: يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العالقة في اتخاذ قرارات جماعية، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسيات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها والي تبدأ من المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أم قرى.[2]

المطلب الثالث: أسس وأهداف سياسة التشغيل.

أولا: أسس سياسة التشغيل.

يوجد تباين حول تصنيف الأسس الخاصة بسياسة التشغيل بين الباحثين وهي كما يلي:

- **مبدأ الجدارة**: الذي يفترض أن تتوفر في المرشح قدرات وإمكانيات علمية ومهنية وبدنية معينة.

- **مبدأ المساواة**: وهو مبدأ يجد تطبيقه في عدم التمييز بين النساء والرجال على أساس الجنس، وهي عدم المقارنة بين الناس على أساس الدين والمعتقد والرأي، وعلى كل ففي الدول الرأسمالية التي عرفت مبدأ الحرية في العمل تعترف بحرية الفرد في ممارسة العمل، وكذا حريته في اختيار العمل الذي يناسبه، وهو تعبير مريح عن اللبرالية، إلا أن هذه الدول حسب أنصار هذا الرأي صارت تتدخل أكثر لخلق نوع من التوازن بين العرض والطلب.

---

1 - محمد دحماني ادريوش، مرجع سبق ذكره، 71.

2 - سليمان العيساوي، "السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر"، الملتقى العلمي الوطني حول السياسة العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 27/26 أفريل2009، ص 03.

أما النظم الاشتراكية فقد أخضعت العمل لمبادئ صارمة حصلت منه حق وواجبا وفرضت نفسها في سوق العمل لضمان إمكانية العمل لكل المواطنين.

أما التصنيف الثاني فنجده مجمل فيما يلي:

- **التشغيل الكامل**: ويقصد به توفير فرص العمل لجميع الأفراد والأشخاص في العمل للإنتاجين والقادرين على اعمل والراغبين فيه والذين لا عمل لهم، وقد تم تبني التشغيل الكامل في الجزائر بموجب التوصية 122 التي أتخذها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 1984/06/17 والتي اعتبرته هدف أساسي، حيث نصت التوصية على توفير العمل لكل العطل المتاحين الذين يبحثون عن عمل.[1]

- **التشغيل الإنتاجي**: لقد قرر الميثاق الوطني ما يلي:

إن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تقيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فائدة ملموسة، ولا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل بمجرد التشغيل والعمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنه يؤدي إلى زيادة الثروة المالية للمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة فيه، ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجيه التشغيل نحو الأعمال المنتجة، وهذا ما تتبناه منظمة العمل الدولية في 1984/06/17 في مؤتمرها على أن يكون ذلك للأعمال المؤثرة أعمال منتجة بقدر الإمكان.

- **التشغيل المستمد من حرية الاختيار**: الذي يتعلق بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام وهذا متفق عليه من قبل الهيئات العالمية.[2]

- **كفالة الاستقرار**: ينص مؤتمر منظمة العمل الدولية على أن سياسة التشغيل ينبغي أين تتولى ضمان للاستقرار في حجم الاستخدام لكل عامل بقدر الإمكان وذلك بحصر التغيرات غير المناسبة للعمل إلى أدن حد مستطاع وضمان الاستقرار في العمل والذي

---

1 - بوجمعة كوسة، سياسات التشغيل في الجزائر عقود ما قبل التشغيل كإجراء مؤقت للحد من البطالة – دراسة ميدانية بمديرية التعمير والبناء لولاية سطيف- مذكرة ماجستير في الموارد البشرية، كلية الآداب والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2006، ص 61.

2 - سمية عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

يتطلب: التحكم في البطالة التكنولوجيا عن طريق إلحاق العاطلين عن العمل بسبب التكنولوجيا إلى مراكز التكوين والمعاهد واختيار التكنولوجيا المناسبة عند استيرادها لأنها تلعب دورا كبيرا في الاستمرارية للتشغيل واستقراره وإحداث التوازن في نوعية القوى العاملة في القطاعات الإنتاجية وتوزيع القوى العاملة في مختلف مناطق البلد الواحد ووضع القوانين وترتيبات تصنع تعسف أرباب العمل مثل القيام بالفصل سواء التعسفي أو الجماعي دون مبرر.[1]

ثانيا: أهداف سياسة التشغيل.

يمكن حصر أهم الأهداف الأساسية لسياسة التشغيل في:

- زيادة حجم الناتج القومي ورفع مستو الفعالية الصناعية والاقتصادية.
- رفع مستوى المعيشة للشعب عن طريق زيادة دخل الفرد.
- توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه.
- استقرار العمل، ويقصد به دوام استخدام العامل من الفعل التعسفي.
- تنظيم أساليب ومواعيد إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.
- تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني ومهارة عالية لأداء أفضل.
- تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده مراسيم وتشريعات العمل لكل دولة.[2]

المطلب الرابع: المقاربات النظرية لسياسة التشغيل.

أولا: التشغيل في الاقتصاد الكلي.

الاقتصاد الكلاسيكي هو نظام التحليل الاقتصادي الذي نشأ في بريطانيا في نهاية القرن 18 ومطلع القرن 19 وقد استعمل " **كينز**" مصطلح الاقتصاد الكلاسيكي في كتابه:

1 - حنان واعة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

2 - لخضر عبد الرزاق مولاي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

"**نظرية العمالة**" " **والفائدة والنقد**" للدلالة على أفكار الاقتصادي البريطاني "**دافيد ريكاردو**" وشمل فيه " **جون ستيوارت مل، ألفرد مارشال وبيجو**".

هناك فرضيتين يعتمدها هذا الاتجاه وهما:

1- أن النظام الاقتصادي يخضع للمنافسة التامة والتي تصنع سيطرة بائعي البضائع أو خدمات الموارد للاقتصادية على أسعارها.

2- إن العمالة الكلية أو التشغيل الكامل لجميع الموارد الاقتصادية، بما فيها العمل والتي تعبر عن الوضع الطبيعي في الحياة الاقتصادية.

لم يتناول الاقتصاد الكلاسيكي موضوع العمالة صراحة، بل نجد الاقتصاديون الكلاسيكيون عالجوا هذا في مواضيع صغيرة وعند جمعها يتضح أن:

- النظرية الكلاسيكية تناول موضوع العمالة والتشغيل انطلاقا من دالة الإنتاج، على اعتبار أن الاقتصاد الكلاسيكي يقول أن مستوى الإنتاج يعتمد على مستوى العمالة وحده في المدى القصير مع فرصة إثبات العوامل للأخرى التي تدخل في عملية للإنتاج مثل رأس مال والعامل التكنولوجي.

نقد النظرية: إغفالها للبعد الإنساني في عملية الإنتاج وكذا الجانب للاجتماعي المؤثر في العمل، فمجمل أفكارها تمحورت حول سبل الإنتاج والاستهلاك وتحقيق الثروة وذلك باستغلال الطاقة المادية والبشرية وإحصاء الجانب القيمي الأخلاقي[1].

ثانيا: التشغيل في الفكر الماركسي.

من أهم مبادئ هذه المدرسة التي تعود جذورها الى القرن 19 فكرة فلسفية ترى في المادة حقيقة أو واقعا وحيدا بعمل من الفكر ظاهرة مادية، ستطبق عليه نفس المبادئ المعتمدة من مفهومي العمل المجرد، وقوة العمل، وتعد هذه ميزة أساسية في فكر ماركس،

1 - صليحة بوهلال، وكالات تشغيل الشباب(النتائج والعوائق) دراسة حالة الوكالة الولائية للتشغيل، ورقلة، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2013/2012، ص15.

فالرأسمالي يميز الظواهر حيث يعطي للعامل اجر مقابل قدرته أو قوته على العمل وليس مقابل العمل وقوة العمل.

واكبت تحليلات ماركس خطوات النظام الرأسمالي، حيث يرى أن انخفاض معدل الربح يفضي الى نقص الاستهلاك، أما في حالة زيادة الآلات فان ذلك يؤدي الى عدم كفاية الطلب الفعلي أو نقص في مستوى التشغيل الكلي أو الاستخدام الكلي المحقق في النظرية الكلاسيكية والذي لم يعطي أهمية كبيرة للازمات ذات المدى الطويل، يؤدي ارتفاع رأس المال الى انخفاض حجم التشغيل وعدم استغلال العمال، وذلك معناه انخفاض القيمة المضافة التي يمثل مصدرها الأساسي في قوة العمال، وحسب علاقة معدل الربح فان تنخفض القيمة المضافة ارتفاع رأس المال يؤدي الى انخفاض الأرباح وبالتالي حجم التشغيل، وفي حالة عدم التوازن التي تكلم عنها ماركس.

نقد النظرية: يعاب على هذا الاتجاه عدم تسليط الضوء على عامل جوهري في العملية الإنتاجية يتمثل في قدرة العامل في العمل، وما يلعبه ذلك في تفعيل عملية الإنتاج وكذلك الاستثمار، باختصار فانه اغفل البعد الإنساني في هذا المجال.[1]

ثالثا: سوق العمل في الفكر الاقتصادي الحديث (النظريات الحديثة).

- **نظرية البحث عن العمل**: سادت هذه النظرية في السبعينيات، حيث ترتكز على صعوبات توفر المعلومات عن سوق العمل، حيث أنها صف حالة وجود بطالين ومناصب شغل شاغرة في نفس الوقت، تقتصر هذه النظرية على فرضيات تتمثل فيما يلي:

01- التفرغ الكامل للأفراد من أجل جمع المعلومات اللازمة.

02- الباحثون على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.

03- هناك حد أدنى للأجر، ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه ويقبل أجرا أعلى منه.

1 - فاطمة الزهراء بوكابوس، مرجع سبق ذكره، ص 44.

البطالة اختيارية حسب هذه النظرية وهي تحدث بسب ترك الأفراد لوظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل المناسبة لقدراتهم وللأجور المعطاة.

نقد النظرية: تعرضت هذه النظرية لمجموعة من الانتقادات ومن أهمها: - عدم اتفاق هذه النظرية مع الظواهر المشاهدة في الاقتصاد، فبالرغم من رغبة الأفراد في البحث عن العمل نلاحظ أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع إلى استغناء أصحاب العمل عنهم. – أن حظوظ الحصول على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم وتقل في حالة بقائهم متعطلين.

- نظرية اختلال سوق العمل. تأخذ هذه النظرية حسب محلليها (الكينزيون المحدثون) على الاقتصاد الجزئي بجمود للأجور والأسعار في الأمد القصير ويرجع ذلك حسبهم إلى عجز كل الأجر كل من الأجور والأسعار عن الاستجابة الكافية للتغيير الذي يحدث في السوق وفي نفس السياق العمل وتفسير لهذه المعطيات، فإن أصحاب هذه النظرية يرون بأن قصور الطلب على السلع والخدمات أو الطلب الفعال يؤدي إلى خلق فائض في الإنتاج، الأمر الذي ينعكس على مستوى النشاط الذي يستجيب لذلك من خلال تخفيض الإنتاج وهو ما يدفع بالمنتجين إلى التخلص من اليد العاملة، ليخلق ما يسمى بالبطالة الكينزية واستبدالها بالتكنولوجيات الحديثة.[1]

نقد النظرية: تهتم هذه النظرية بالمدى القصير فقط ومن جهة سلمت بإمكانية حدوث بطالة كنزية أو كلاسيكية لكن الواقع يمكن أن يجمع بينهما، وهو ما لا تعالجه النظرية من خلال سياستها الاقتصادية.

1 - فارس شلالي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر في الفترة 2004/2001 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2009/2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 27.

المبحث الثاني: مفهوم الاستقرار الاجتماعي.

الاستقرار الاجتماعي يعني استمرار وجود النماذج والظواهر الاجتماعية والثقافية في المجتمع المحلي أو الكبير، دون تعرضها لتغيير فجائي أو جذري، وهذا لا يعني بالضرورة وجود حالة من الثبات المطلق تسود المجتمع لأن المجتمع الثابت إن افترض وجوده يكون مستقرا، أي أن المجتمع الذي يطرأ عليه تغيرات تدريجية وبطيئة وكافية لإعادة التوافق دون أن تؤدي إلى اضطرابات أو تفكك، يكون مجتمعا مستقرا.

المطلب الأول: تعريف الاستقرار الاجتماعي.

الاستقرار الاجتماعي، الاستقرار في اللغة (مشتق من الفعل استقر) ومعناه الثبات والسكون والاستقرار في المعنى العام يعني الهدوء والسكينة وعدم الاضطراب والتبدل السريع.

أما اصطلاحا: الاستقرار الاجتماعي (*Social stabilité*) فيختلف معناه من مجتمع إلى آخر حسب مستوى التطور الفكري والاقتصادي لذلك المجتمع، لكن عموما يمكن القول أن الاستقرار الاجتماعي هو: حالة الهدوء والسكينة التي تنتاب المجتمع وتجعله قادرا على تحقيق طموحاته وأهدافه نتيجة التوازن الاجتماعي بين مختلف القوى الاجتماعية الفاعلة.

حظي هذا المصطلح بالاهتمام في التحليل الاجتماعي، فقد اهتمت النظرية الوظيفية بتحقيق الاستقرار والتوازن داخل المجتمع، وظهر الاتجاه المحافظ (.....) في علم الاجتماع الذي يركز على دراسة العوامل إلى تساعد أو تدعم الواقع الاجتماعي القائم بمكوناته الثقافية والسياسية، يوصف أن نظم المجتمع المختلفة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية والثقافية، تشكل البناء الاجتماعي، الذي يشبع احتياجا الأفراد وبقدر

ما تكون هذه النظم قادرة على أداء وظائفها من خلال البيئة الاجتماعية، التي يسودها التاودم والتساند، تكون قدرة المجتمع على البقاء.[1]

- أشار " **سوريكين**" في كتاب "**الديناميات الاجتماعية والثقافية**" إلى خاصية استخدامات مطلع الاستقرار أو الوازن الاجتماعي:[2]

01- حالة استقرار الظواهر الاجتماعي، مثل المحافظة عل الأوضاع القائمة في النسق السياسي.

02- الوازن المؤقت بين الظواهر الاجتماعية.

03- التساند المتبادل بين القوى الاجتماعية.

04- حالة التوافق والتكيف والانسجام بين الظواهر الاجتماعية، مثل إشباع الحاجات الشخصية داخل النظام العام.

05- اتجاه النسق الاجتماعي إلى استعادة حالته السابقة.

وقد قدم " **باريتو**" مفهوما لتوازن النسق واستقراره بوصفه يشير إلى قدرة النسق على الاحتفاظ بحالته، إذا ما تعرض لتعديلات أو تغييرات، فهناك تساند متبادل بين عناصر النسق الاجتماعي، بحيث أن أي تغير قد يطرأ على عنصر معين، سوف تصاحبه تغييرات في العناصر الأخرى.[3]

وبناءا على ما سبق فإن الاستقرار الاجتماعي يعني استمرار وجود النماذج والظواهر الاجتماعية والثقافية في المجتمع، المحلي أو الكبير، دون تعرضها لتغيير فجائي أو جذري وهذا لا يعني بالضرورة وجود حالة من الثبات المطلق تسود المجتمع(لأن لمجتمع الثابت، إذا افترض وجوده يكون مستقرا، أي أن المجتمع الذي تطرأ عليه تغيرات

---

[1] - ماجد أبو كلل، دور مؤسسات المجتمع المدني للاستقرار الاجتماعي، المركز الفكري في العراق، 2015/09/12، ص 01.

2 - ماجد أبو كلل، نفس المرجع السابق، ص02 .

3 - جهينة العبسي، و كلثم الغانم، **علم الاجتماع**، سوريا، دار الأهالي، 2016، ص 03.

تدريجية وبطيئة وكافية لإعادة التوافق دون أن تؤدي إلى اضطراب أو تفكك يكون مجتمعا مستقرا).[1]

1 - نفس المرجع، ص 03.

المطلب الثاني: متطلبات الاستقرار الاجتماعي.

01- **الأمن الاجتماعي**: **تعريف للأمن**: الأمن لغة مصدره أمن: الأمان والأمانة، وقد آمنت فأنا آمن وأمنتُ غيري من الأمن والأمان ضد الخوف، هو بذلك " اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمان المعنى الذي ورد في التنزيل العزيز بقوله تعالى: وآمنهم من خوف"، ومنه " آمنة نعاسا" " و إذا يغشيكم النعاس" أمنه منه"، تصب أمنه لأنه مفعول له كقولك فعلت ذاك حذر الشر، وهذا البلد الأمين، أي الأمن يعني مكة وهو من أمن.

- **المفهوم الاصطلاحي**: تطور هذا المصطلح ليشمل المفهوم العام للأمن الاجتماعي كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، بدأ من شعوره بالاكتفاء المعيشي والاستقرار الاقتصادي إلى الاستقرار الشخصي في محيطيه الأسري وبيئته الخارجية، وعليه فإن الأمن الاجتماعي يستلزم تأمين الخدمات الأساسية للإنسان، فلا يشعر بالعوز والفقر و يشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية وعلى مواجهة الظروف الطارئة وقضاء وقت فراغ يحول بينه وبين العزلة والانكماش وبذلك تداخل المفاهيم والمصطلحات في تحديد ماهية الأمن الاجتماعي وحدوده، حيث تبرز العديد يمن التداخلات بين الأمن الوطني (القومي) والأمن الإنساني، والأمن الاجتماعي لكنها تلتقي حول مبدأ الضرورة والحاجة، من حيث التكامل وتتوزع في حقول دراسية بين علم الاجتماع، والعلوم السياسية لتأخذ طريقها إلى التضامن مع الدراسات الإستراتيجية والاقتصادية لارتباطها بحياة الإنسان وتعدد حاجاته.[1]

02- **العدالة الاجتماعية**: تولد الفكر الإنساني، على مدى العصور ثم العلم الإنساني والاجتماعي في العصور الحديثة قيمة المساواة وأهميتها، وحلت الشعوب بالعدل الاجتماعي، وما لم نربط مفهومنا للاستبعاد بفكرة المساواة الاجتماعية بوصفها لب عملية الاندماج ومن ثم نقي للاستبعاد، ما لم نفعل ذلك نكون بصدد خلط وقصور في الفهم على

1 - ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الأول، القاهرة، دار الحديث، 2003، ص 232.

الصعيد السياسي والصعيد العلمي على السواء من هنا، يظهر أين الحكومة الى نتظاهر بأنها مهتمة بالاستبعاد الاجتماعي ولكنها لا تبالي بعدم المساواة الاجتماعية - هي بتعبير مهذب- حكومة تعاني من الخلط واضطراب الرؤية، فالحقيقة التي أكدها بعض الكتاب أن في مقدور السياسة الاجتماعية العامة أن تؤثر بوضوح في ما تحدثه أي درجة من عدم المساواة في مقدار الاستبعاد الاجتماعي و حدته، كما أنه لم يستطع أي مجتمع معاصر أن يقترب بقوة من إقرار مبدأ العدالة بوصفها الفرصة المتكافئة إقرارا تاما وتؤكد " بريان باري" في هذا الصدد أن[1] " الاستبعاد الاجتماعي يتعارض مع مبدأ الفرص المتكافئة والثانية أن مبدأ الاستبعاد يشكل – واقعيا- إنكارا لفرص المتكافئة على صعيد المشاركة السياسية ومن هنا يتبين أن الاهتمام بدراسة العدالة الاجتماعية أن ما يصدر عن توجه أنساني متقدم: يعلي من قيمة الإنسان الفرد، ويجاهد لكي لا يقع هذا الفرد ضحية لتطور المجتمع الذي يعيش فيه.[2]

03- **الرفاه الاجتماعي**: ويشمل الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي ويربط معدل الإنفاق في هذه الميادين بدرجة التضخم الاقتصادي، فالدول الفقيرة أو النامية بوجه عام لا تستطيع أن تنفق سوى محدودة من دخلها على برامج الرفاه الاجتماعي، وتبلغ نسبة الإنفاق حوالي 2.5% من الناتج القومي الاجتماعي في الدول التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج عن 300 دولار في سنة.[3]

على الرغم من أن الدول الغنية تبذل جهدا ملموسا في مساعدة العاطلين والعجزة والمسنين إلا أن حجم هذا الجهد يختلف من دولة إلى أخرى، فما تنفقه الولايات المتحدة على الصحة العامة والضمان الاجتماعي مقارنة بمواردها يقل عن نصف ما تنفقه الدول

---

1 - جون هيلز مترجمة، **الاستبعاد الاجتماعي محاولة الفهم**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والقانون والأدب، 2007، ص 23.

2 - نفس المرجع، ص 23.

3 - علي سعد إسماعيل، **مبادئ علم السياسة، دراسة في العلاقة بين علم السياسة والاجتماع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2007، ص 296.

الأوروبية وربما ترجع هذه الفجوة على اختلاف التوجهات السياسية والثقافية والاهتمام الأوروبي المبكر بمسألة الرفاه الاجتماعي فضلا عن التأثير الإيجابي للحركة العمالية الأوروبية، ويدخل في سياسة الرفاهية الاجتماعية ما يعرف بسياسة الدعم الذي تقدمه الدولة للسلع الأساسية والجار وأصحاب المشروعات الصغيرة وأصحاب العقارات...الخ.

04- **التنمية الاجتماعية**: تعرف التنمية الاجتماعية على أنها: " العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي- الاجتماعي تكون قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتيا تؤدي إلى تحقيق زيادة ..... في متوسط الدخل الحقيق للفرد وفي الوقت نفسه تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية، تكفل زيادة الارتباط بين المكافئة وبين كل من الجهد والإنتاجية، كما تستهدف توفير الاحتياجات الأساسية للفرد وضمان مشاركته في جميع أوجه الحياة السياسية، وتعميق أمنه واستقراره في المدى الطويل.[1]

المطلب الثالث: مهددات الاستقرار الاجتماعي.

أكثر ما يهدد الاستقرار الاجتماعي هو حصول الأزمات الى تؤدي إلى استقطاب حاد في المجتمع، هناك أنواع كثيرة من الأزمات تحصل نتيجة إيرادات لمؤسسات فاعلة في المجتمع، وقد يكون الشائع من هذه الأزمات هو أزمة الهوية عندما تصارع الهويات الفرعية لأفراد المجتمع فيما بينها وتفقد الهوية الوطنية الجامعة قدرتها على احتواء الهويات الفرعية (مثل الهويات الطائفية أو العرقية...الخ) نتيجة صراعات سياسية تصطنع بألوان الهويات الفرعية، هناك أيضا أزمة تداول السلطة عندما يحاول طرف سياسي للاستئثار بالسلطة و إقصاء الأطراف الأخرى، وتحصل حالة من (الانسداد) في النظام السياسي، فهناك أيضا أزمة فرض طرف لفكرة ومنهجية على الآخرين ومحاولة إلغائهم بالقوة المسلحة والإرهاب[2]، هناك أيضا أزمة تحييد وإقصاء الأقليات السياسية أو

1 - حلقة دراسية بعنوان، " البلدان والتنمية المحلية"، المدرسة الوطنية للإدارة، مديرية الدراسات، 2015، ص 10.

2 - حسين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 16.

العرقية أو الطائفية نتيجة سوء فهم الممارسات الديمقراطية، يوهناك أزمة غياب أو تغييب العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الثروة العامة، وهناك أنواع أخرى من الأزمات تتعدد بتعدد المجتمع ومستوى تطورها الحضاري والفكري، تمثل هذه الأزمات منفردة أو مجتمعة تهديد لحالة الاستقرار الاجتماعي المنشود، وقد اختبرنا في العراق العديد يمن أنواع الأزمات التي أنتجت حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي أو الاستقرار الهش.

نستطيع القول أن المصدر الرئيسي للتهديدات التي يتعرض ليها الاستقرار الاجتماعي هو مصدر أساسي يؤخذ أشكال وصور مختلفة ولكن بالتحليل نجد بالمحصلة أنه سياسي أو ناتج عن ممارسات سياسية غير صحيحة.

وأن ما يهدد الاستقرار في المجتمعات العربية هو اتسام أغلب السلطات السياسية العربية بالسمات الدكتاتورية والاستبدادية وممارسة درجة عالية من التسلط ضد القوى المعارضة لها، حيث تتسم هذه السلطات بالشمولية والي يمتد أشرافها بصورة عامة على جميع أوجه النشاط الفردي والجماعي في جوانبه العامة والخاصة. فلا يوجد أي نشاط للفرد أو الجماعة خارج إطار أشرافها ورقابتها، حيث تتضاءل قيمة الفرد أمام السلطة و يتم الضغط على أيوجه النشاط السياسي والثقافي الاجتماعي ضمن إطار السلطة. [1]

المطلب الرابع: المقاربات النظرية للاستقرار الاجتماعي.

لقد تحدث بعض المفكرين والباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية عن بعض النظريات التي فسرت عملية الاستقرار التي تحظى بها الدولة والمجتمع، ويمكن إجمال هته النظريات بنظريتين أساسيتين هما:

أولا: النظرية المسكنة: تنظر هذه النظرية إلى الاستقرار في المجتمع من وجهة نظر التحدي والاستجابة والعلاقة بينهما، أي أن هناك استجابة فعلية موازنة لطبيعة التحدي الذي يواجه الاستقرار، أي أن الدولة قد تكون مستقرة لأن التحديات تظهر لزعزعة استقرارها تكون ضعيفة وغير مؤثرة لذلك تحتاج إلى استجابة ضعيفة، والدولة هنا تكون

1 - نفس المرجع السابق، ص 17.

مستقرة لأن في استطاعتها أن تستنفذ طاقات كبيرة للتغلب على تحديات كبيرة تواجه استقرارها وكلا الأمرين ينتج الحالة ذاتها من الاستقرار، وفي هذه النظرية تبقى الاستجابة منطلقة من مصدر واحد وهو الدولة في حين أن التحديات التي تواجه الاستقرار قد يأتي من مصادر مختلفة وهي تنقسم وفق تصنيفات ومصادر متعددة منها تحديات خارجية وتحديات داخلية، حيث تمثل التحديات الخارجية بعض الدول الطامحة وللقوى الكبرى والأحداث العالمية سواء منها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، في حين تمثل التحديات الداخلية المصاعب والأزمات التي تواجه الدولة من الداخل " الانحراف، البطالة الفساد الإداري، زيادة معدلات الجريمة" والتي تتجسد بردود فعل طبقية أو سكانية محدودة تمثل واجهة سياسية أو اجتماعية أو مهنية أو طبقية.[1]

إن الاستقرار وفق هذه النظرية هو استقرار مسكن وهو يتحقق عن طريق مواجهة التحديات أو الضغوط التي يتعرض لها المجتمع سواء من الداخل أو الخارج و كيفية الاستجابة لهذه التحديات.

ثانيا: النظرية الديناميكية: تتناول هذه النظرية استقرار الحركة بكامل مفادها في الدولة وتفسر الاستقرار بالعمليات الكامنة في المجتمع ذاته، والي تحول الأحداث التغيرات التي تهدد استقرار المجتمع على طاقات تحفظ هيكلة المجتمع، والاستقرار الديناميكي يأتي من استباق التحديات والضغوط التي تواجهها المجتمعات من خلال تفاعل المؤسسات والوظائف التي تؤديها تفاعلا إيجابيا فتكون التماسك الداخلي الذي ينعكس على عملية الاستقرار العام في المجتمع، إن هذه النظرية تنظر إلى عمليات التغيير والتطور في المجتمع بعقل وحكمة في سبيل الوصول إلى الهدف المنشود، كما أن هذه النظرية تنطلق من آراء عالم الاجتماع " **باريتو**" الذي يرى " بأن الاستقرار يعمل على مواجهة التغييرات

1 - عبد الجليل الظاهر، **مسيرة المجتمع، بحث في نظرية التقديم الاجتماعي**، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ص 120.

في المجتمع ويعمل على تحقيق تحيزاته بصورة إيجابية وأن الاستقرار يؤدي إلى سعادته المجتمع أكان ساكنا أو متحركا".[1]

1 - عبد الجليل الظاهر، نفس المرجع، ص 120.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى كل من سياسة التشغيل والاستقرار الاجتماعي، كما قمنا بإبراز مفهومهما، حيث توصلنا إلى أن أغلب التعريفات المقدمة لسياسات التشغيل تنطوي ضمن خصائص مشتركة تبرز عل أنها عبارة عن إجراءات تضعها الحكومة عن طريق قواعد وبرامج تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف هته السياسات كالقضاء على مشكلة البطالة وتحقيق العمالة الكاملة، أو التشغيل الكامل، سعيا إلى بلوغ أهداف تنموية، كما قمنا بإبراز الأسس والأهداف الخاصة بهته السياسات، كما تطرقنا إلى الجدل القائم بين النظريات حول تفسير مفهوم التشغيل من زوايا وتوجيهات وخلفيات مختلفة وذلك حسب كل (الاقتصاد الكلي الكلاسيكي ، الفكر الماركسي، وكذا التفسيرات الحديثة) استخلاصا لأهم الأفكار التي من شأنها أن تفيد دراستنا.

أما فيما يخص الاستقرار الاجتماعي الذي تناوله الجزء الثاني من هذا الفصل حيث اختلف الباحثون في تعريفه وتحديد مؤشراته، فهو يعبر عن عنصر الاستمرارية والثبات وأن الاستقرار أي نظام يتوقف على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يتواجد فيها.

كما أن مؤشراته انطلاقا من المفهوم المخالف (عدم الاستقرار الاجتماعي) فكلما زادت درجة تقاطعه تلك المؤشرات زاد تهديد الاستقرار الاجتماعي كما أشرنا إلى المتطلبات التي من شأنها أن تساهم في الاستقرار الاجتماعي ومنها (الأمن الاجتماعي العدالة الاجتماعية، الرفاه الاجتماعي ...الخ).

الفصل الثاني

الإصلاحات الإقتصادية2014/1990 والبرامج التشغيلية ودورها في الاستقرار الإجتماعي

تمهيد:

المبحث الأول: برامج سياسة التشغيل والإصلاحات الاقتصادية (1990-2014)..

المطلب الأول: : سياسة الإصلاحات الاقتصادية (1990-2014).

المطلب الثاني: سوق العمل في الجزائر.

المطلب الثالث: برامج وأجهزة التشغيل في الجزائر

المبحث الثاني: دور التشغيل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

المطلب الأول: آليات المتبعة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

المطلب الثاني: إسهام سياسة التشغيل في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

المطلب الثالث: امتصاص البطالة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

خلاصة الفصل:

المبحث الأول: برامج سياسة التشغيل والإصلاحات الاقتصادية (1990-2014).

لقد عانت الجزائر نتيجة السياسات الداخلية والتغيرات العالمية من ضغوطات كبيرة منذ نهاية التسعينات متمثلة في مجموعة من الاختلالات الداخلية كالمديونية وخارجية تدهور أسعار المواد الأولية، وبغية معالجة هذه المشاكل برزت الحاجة الماسة إلى برامج (سياسات) تصحيحية، لكن لم يسلم تطبيق هذه الإصلاحات من الآثار السلبية التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة، لهذا سنحاول في هذا المبحث التعرف على الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر ولو بشكل مختصر حتى يتسنى لنا معرفة أثر تلك الإصلاحات على مستوى التشغيل.

المطلب الأول: سياسة الإصلاحات الاقتصادية (1990-2014).

مر الاقتصاد الجزائري بمرحلتين مهمتين خلال هذه الفترة، بدأت المرحلة الأولى مطلع التسعينيات حيث صاحبها ارتفاع كبير لمعدلات البطالة بسبب انخفاض سعر البترول، وتليها المرحلة الثانية والي عرفت انتهاج الحكومة ساسة تنموية توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وتوطيد النمو.

- **المرحلة الأولى**: 1990-2000: رغم الإصلاحات الاقتصادية المتعددة في نهاية الثمانينيات إلا أن استفحال الأزمة أثرت سلبا على الأوضاع الداخلية في انخفاض أسعار المواد الخام المصدرة، وتضخم الديون وشح مصادر التمويل الخارجي، هذه الوضعية جعلت الجزائر غير قادرة على تمويل الاستثمارات الجديدة واستيراد التجهيزات والمواد الأولية مما أدى إلى تراجع معدلات النمو وتسجيل معدل عالي من البطالة، حيث بات من الضروري الشروع في انتهاج سياسة اقتصادية أكثر نجاعة وأكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي، وذلك بتطبيق برامج استعجاليه، فكان ذلك بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.[1]

1 - مدني بن شهرة، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، عمان، ط1، دار العامر للنشر والتوزيع، 2008، ص ص 147- 175.

01- **برنامج التعديل الهيكلي**: التعديل الهيكلي في محتواه الواسع يعيني ضرورة تصحيح الاختلالات المالية والنقدية الخارجية والداخلية، والتي تسبب عموما مديونية خارجية عالية أي عجز في ميزان المدفوعات الجارية، وفي ميزانية الدولة.[1]

ولقد تضمن برنامج إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية الجزائرية العديد من المجالات أهمها:

- إعادة النظر في احتكار الدولة على التجارة.
- إعادة توجيه الاستثمارات لفائدة البنية التحتية والصناعات الخفيفة.
- تخفيف شروط مشاركة القطاع الخاص وتشجيع مشاركته.
- تشجيع عملية استقلالية المؤسسات العمومية.

وبناءا على ذلك تنازلت الدولة عن حقها في تسيير رأس مال المؤسسات الاقتصادية العمومية إلى صناديق المساهمة التي بلغ عددها 08 صناديق حسب نوع النشاط وقد بلغ عدد المؤسسات المستقلة ضمن هذا التوجه الجديد 400 مؤسسة عمومية حيث تحولت من الوصايا المباشرة للإدارات المركزية إلى مؤسسات عمومية اقتصادية مستقلة في شكل شركات ذات أسهم.[2]

ولقد عرف قطاع الشغل في الجزائر أزمة حادة بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي بسبب الشروط المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي التي تمحورت أغلبيتها على:

- مواصلة تصحيح الاختلالات الهيكلية للوصول إلى الاستقرار الكلي بهدف إعادة بعث النمو.
- التركيز على مصادر النمو وتحرير الاقتصاد.

---

1 - أحمد شفير، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل- حالة الجزائر- ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 128.

2 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة إعادة الهيكلة الصناعية والمساهمة، تصحيح الاقتصاد الوطني وسياسة إعادة الهيكلة الصناعية، مدخل عام- برامج الخوصصة-، الجزائر، د م، ج، 1995، ص ص 8-11.

وهذا ما كان له بالغ الأثر على معدل البطالة فقد عرفت تزايد مستمر خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات التسريح الجماعي للعمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة الصناعية من جهة وانتهاج نهج الخوصصة الذي كان له دور كبير في تفاقم ظاهرة البطالة.[1]

02- آثار البرنامج على الاقتصاد الوطني:

- قدر عدد المؤسسات التي لم تندرج ضمن الاستقلالية المالية 1323 مؤسسة تشغل 220.000 عامل والتي أحيلت إلى الخوصصة بمعدل 2.5% .

- تم التنازل عن 1000 مؤسسة لفائدة العمال والذين يقارب عددهم 20.000 من مجموع 60.000 عامل.

- عدد العمال المسرحين قد تجاوز 600 ألف عامل خلال فترة 1994-1997 نتيجة تصفية و خوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 عمومية و 85 مؤسسة خاصة.[2]

- إن خمسي طالبي العمل من فئة النساء، حيث مست البطالة 47800 امرأة سنة 1996 بعدما كان عدد البطالين 125000 سنة 1992 من نفس الفئة.

- زيادة العمل المؤقت عن العمل الدائم وهذا ما أثر على السياسة العامة الاقتصادية.

03- قطاع الشغل في الفترة 1993- 2000: لقد عرف قطاع الشغل تخصصات مالية ضمن الميزانية العامة، لكن هذه التخصصات لم تسلم هي الأخرى من التقليص جراء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وسياسة التقشف المنتهجة في تلك الفترة مما أثر على خلق مناصب الشغل، والجدول الموالي يوضح ذلك.[3]

---

1 - محمد بن عزة، عبد اللطيف شليل، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع التشغيل والقضاء على البطالة في الجزائر، " الملتقى الدولي حول إستراتجية الحومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، أيام 15و 16 نوفمبر .... ، جامعة المسيلة، ص 05.

2 - نفس المرجع،ص 06.

3 - مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 183.

الجدول رقم (01): يوضح نصيب قطاع الشغل من الميزانية العامة.

السنوات	نسبة الإنفاقات العامة من (pib)	مجموع التحويلات لقطاع التشغيل (مليار دج)	نسبة تحويلات التشغيل لمجموع التحويلات	المعدل السنوي لنمو التشغيل
1993	32.8	2000	2.12	-
1994	31	2200	1.96	10
1995	29.4	2550	2.09	16.9
1996	28.2	2500	1.69	2
1997	30.4	3000	1.82	20
1998	31.2	3800	1.77	26.66
1999	29.9	6250	2.64	64.97
2000	28.9	7900	3.15	26.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة الإنفاق العام بالنسبة PIB، حيث انخفضت نسبة النفقات العامة من 32.8% سنة 1993 إلى 31% سنة 1994، حيث كان تقليص النفقات العامة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، كذلك نلاحظ قلة في تحويلات مخصصة للتشغيل، حيث سجل سنة 1993 (2000 مليار دج) و (3000 مليار دج) سنة 1997، حيث كانت هذه الزيادات جد بطيئة مما أثر على خلق مناصب الشغل وزيادة معدل البطالة رغم ارتفاع هذه المخصصات إلى 660 مليار دج سنة 1999 و 7900 مليار دج سنة 2000 إلا أن معدل البطالة واصل الارتفاع إلى 29.29% سنة 1999 و 29.80% سنة 2000، وكان السبب عدم تعافي الاقتصاد الوطني من مخلفات برنامج التعديل الهيكلي.

والجدول الموالي يوضح معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000 .

الجدول رقم (02): يوضح معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000 .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
النسبة %	19.70	21.20	23.80	23.15	24.36	28.10
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	
النسبة %	27.99	26.91	28.02	29.29	29.80	

Source : C NES ،commission « perspectives de développement économique et social » ،rapport regards sur la politique monétaire en Algérie،2005 ،p152.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات البطالة شهدت تطور سريع خلال السنوات 1990-2000 وهي الفترة محل الدراسة، و التي تميزت باتباع الجزائر برامج الإصلاح

الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي،و التي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوب بتطهير مالي لهذه الأخيرة،غير أنها لم تمس التشغيل، الأمر الذي أدى الى تقهقر الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية و الخاصة،أمام هذا الواقع المأساوي و في ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج توطيد النمو كما سوف نرى.

- **المرحلة الثانية: برامج الاستثمارات العامة و واقع التشغيل في الفترة 2001-2014.**

01- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2001: هو برنامج مهم و ضخم رصدت له إمكانيات مالية معتبرة تقدر بـــ 225 مليار دج أي 7.7 مليار دولار[1] موزعة على أربعة سنوات 2001-2004، يكتسي هذا البرنامج أهمية بالغة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، بغية تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى و تهيئ الأرضية المناسبة للمنافسة الشديدة، لمباشرة شراكتها مع الاتحاد الأوروبي و انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة هذا من جهة، و القضاء على الفقرة التخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى.وكان البرنامج يهدف الى ثلاثة محاور أساسية:

- الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة.

- تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وبالتالي توفير الشروط المناسبة لجلب الاستثمار الأجنبي.

- توفير المزيد من مناصب الشغل للتخفيف من ظاهرة البطالة التي بلغت مستويات حرجة.[2]

1 - التقدم في مجال التنمية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الجزائر المغرب تونس، السداسي الثاني 2004، ص ص 263- 271.

2 - سليمة غرزي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

الجدول رقم (03): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي"2001-2004"

سنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

إن الجدول أعلاه يبين لنا أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وهذا ما يدل على عزم الحكومة تدارك العجز الحاصل في هذا القطاع مما سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية مما يؤدي الى توفير مناصب شغل، كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية و البشرية 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، هذا دليل على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي، أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري فلم ينل إلا 12.4% من إجمالي المبلغ، فيما يخص دعم الإصلاحات فقد حضي بـــ 8.6% من إجمالي المبلغ وجه أساسا لتمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف الى دعم و ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات.

ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة، بحيث منذ انطلاقه سمح بإنشاء 751812 منصب شغل منها 464930 منصب دائم و 292882 منصب مؤقت وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004 هذا العدد يفوق عدد المناصب المتوقعة و المقدرة بـــ 713150 وبالتالي هذا البرنامج قد حقق أهدافه و بزيادة قدرها 38662 منصب شغل.[1]

1 - سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية-، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص 69.

02-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي " 2005-2009": أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 07 أفريل 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار خمسة سنوات (2005-2009)، و هو مشروع يهدف الى تدعيم النمو، رصد له 4200 مليار دج.[1] جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، و ذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري و الذي بلغ سنة 2004، حدود 38.5 دولار مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف الى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها.[2] كانت أهداف هذا البرنامج ترمي إلى تدعيم النمو و تحقيق التنمية.

الجدول رقم (04): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو" 2005-2009".

القطاعات	المبالغ بالملايير دج	النسب %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	**1.908.5**	**%45.5**
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	**160.00**	**%40.5**
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**10.15**	**%8**
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	**4.0**	**%48**
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	**50.0**	**%11**
المجموع	**4.202.7**	**%100**

المصدر: نشرية صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار،أفريل 2005.

يبين لنا الجدول أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان يحتل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج، وزع هذا البرنامج على عدة قطاعات السكن، التربية،مشاريع التنمية المحلية، التعليم العالي، يحتل برنامج تطوير المنشآت الأساسية حوالي 40.5% من إجمالي البرنامج و يأتي قطاع النقل في صدر اهتمامات هذا البرنامج و يليه قطاع الأشغال العمومية، أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية فيتضمن 05 قطاعات رئيسية تتمثل في

1 - الزين منصوري، " تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر"-حالة الجزائر-"عنوان الملتقى مجهولة"، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006، ص10.

2 - كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009، ص ص 302-303.

الفلاحة، الصناعة، الصيد البحري، ترقية الاستثمار، السياحة. ثم برنامج تطوير الخدمة العمومية و الهدف منه تحسين الخدمة العمومية، أما برنامج تطوير تكنولوجيا الاتصال فكان يهدف الى فك العزلة عن المناطق النائية.

ساهم برنامج دعم النمو في إنشاء 122000 منصب شغل الى غاية سنة 2007 منها 756000 منصب شغل دائم أي ما يقارب 62% من المناصب المستحدثة، بمعدل 400000 منصب عمل سنويا.[1]

03- برنامج توطيد النمو الاقتصادي" 2010-2014": جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، لقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي:[2]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق و المياه.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري.

1 - سليمة غرزي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

2 - عثماني و بوحصان، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، "مؤتمر بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، سطيف 11-12 مارس 2013، ص ص 9،10.

الجدول رقم (05): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي" 2010-2014".

القطاع	المبلغ (مليار دج)
التنمية البشرية	9386.6
الخدمة العمومية	379
المنشآت القاعدية	6447
الجماعات المحلية و الأمن الوطني و الحماية المدنية	أكثر من 895
البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال	250

Source :programme de développement quinquennal 2010-2014.

يخصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره، التكفل الطبي و تحسين ظروف السكن كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة و الرياضة ، كما خصص ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية، دعم التنمية الريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ساهم هذا البرنامج في مجال الشغل بمبلغ قدره 350 مليار دينار جزائري من إجمالي البرنامج لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني و دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و تمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة.

المطلب الثاني: سوق العمل في الجزائر.

يتكون أي سوق من الأسواق من جانبين جانب يمثل العرض وجانب يمثل الطلب، أو أن الشيء موضوع التبادل في السوق قد يكون المنتج من سلعة أو خدمة، ففي سوق العمل تعتبر خدمة العمل محل التبادل في السوق، ولا يمكن فصلها عن من يقوم بتأديتها.[1]

أولا: مفهوم سوق العمل: يعرف سوق العمل بأنه: " المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل والبائع، في هذه الحالة هو العمل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل[2]، وبعد

1 - نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، دار الجمعية للطباعة والنشر، مصر، 1997، ص 11.

2 - مدحت القريمي، اقتصاديات العمل، دائر وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 92.

حصول التطور في وسائل الاتصال المختلفة أصبح سوق العمل هو الإطار الذي تتم فيه عملية التبادل الاقتصادي، سواء كان هذا الإطار مكان أو أجهزة الكترونية كالانترنيت أو الهواتف أو الفاكس.

- سوق العمل هو: " هي المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل و الطلب عليه، أي يتم فيها بيع خدمات العمل و شراؤها (وبالتالي تسعير خدمات العمل).[1]

- يعطي كودمان " *good man* "تعريفا عمليا لسوق العمل المحلي، فيعرفه بأنه المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال و التي فيها يشتغل معظم القاطنين.[2]

- يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا، بأنه الآلية التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظيف أي تفاعل قوى الطلب و العرض على خدمات العمل.

* **عرض العمل**: يمثل العرض من العمل مجموع أفراد القوة العاملة سواء كانوا عاملين فعلا أو عاطلين عن العمل. أي أن عرض العمل يمثل جميع من لديهم نزعة الى العمل (أو رغبة فيه).

بالنسبة لعرض العمل فإنه يصدر عن العمال (أو العائلات)، حيث أنه لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل و العامل الذي يقدمها ذاته، فظروف العمل و طبيعته و عدد الساعات الأسبوعية للعمل و طلب العامل نفسه لوقت الفراغ، كلها عوامل الى جانب عامل الأجور و التكاليف تدخل في تحديد ظروف عرض العمل.

* **محددات العرض**:

يمكن قسمة عرض العمل الى عدّة مكونات:

- حجم السكان و تركيبهم.

---

1 - أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دار الدولية العلمية للنشر والتوزيع ، 2002، ص 290.

2 - نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 18، 19.

- المشاركة في قوة العمل (أي القرار في استعمال الوقت المتاح بين العمل و استعمالات أخرى).

- عدد الساعات التي يرغب المشارك في قوة العمل عرضها للبيع.

- الاستثمار في رأس المال البشري (لتحسين نوعية العمل المفروض و بالتالي عوائده).

- خيار المهنة و القطاع.

وتختلف محددات عرض العمل و معدلاته حسب الجنس (عرض العمل النسائي مثلا) والعمر و العرق و مستوى التعليم و المؤثرات الاقتصادية و الاجتماعية الأخرى.[1]

* **مفهوم الطلب على العمل**: إن الطلب على العمل على المستوى الإجمالي يمثل قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند أجر حقيقي معين، و يعني ذلك تجميع الطلبات الفردية لأصحاب الأعمال، و الطلب على العمل من وجهة نظر صاحب العمل (الطلب الفردي) يعكس رغبة صاحب العمل في توظيف عنصر العمل عند أجر حقيقي معين و في فترة زمنية معينة و مكان معين، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، و عليه فان صاحب العمل هو الذي يحدد الكمية المطلوبة من العمل.[2]

إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل، كما أن طلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في إنتاجها، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل أنه طلب مشتق، بمعنى انه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها.[3]

---

1 - محمد عدنان وديع، المفاهيم الأساسية في اقتصاد العمل، تحصل عليه من الموقع الإلكتروني، *http،//www.arab -api.org/images/training/programs/1/2007/27_C27-2.pdf, 24/02/2018.p 24.*

2 - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

3 - نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 18،19.

* **محددات الطلب على العمل**: تعمل المنشآت على مزج عناصر الإنتاج المختلفة (شكل خاص رأس المال و العمل) لإنتاج السلع و الخدمات التي تباع في السوق، و يعتمد الإنتاج الكلي و الطريقة التي يتم بها مزج رأس المال و العمل على:

- الطلب على المنتج.
- رأس المال الذي يمكن الحصول عليه عند أسعار معينة.
- اختيار التقنية المتوفرة للإنتاج.
- الأجور النسبية لرمز العمال.

وعند دراسة الطلب على العمل نهتم بدراسة كيفية تأثر عدد العمال الذين يتم توظيفهم بالتغيرات في العناصر أعلاه، وعند ثبات العناصر الثلاثة الأولى يتغير الطلب على العمل بالتغيرات في الأجر.

فالزيادة في الأجر تعني زيادة في التكاليف و عادة ما تؤدي الى زيادة في أسعار المنتج و بالتالي قلة الإنتاج و بالتالي تقليص الاستخدام(تأثير الحجم)، و من جانب آخر كلما زادت الأجور، بفرض ثبات سعر رأس المال (على الأقل في البداية)، كلما كان هناك دافع لدى أرباب العمل لتقليص التكاليف عن طريق تبني أساليب إنتاج تعتمد بدرجة أكبر على رأس المال و بالتالي تقليص الاستخدام (تأثير الإحلال).[1]

ثانيا: خصائص سوق العمل الجزائري: يتميز سوق العمل الجزائري بالعديد من الخصائص أهمها تجزؤه إلى أسواق رئيسية، التي تتفرع إلى أسواق فرعية و جموده وظهور البطالة فيه.

- **تجزؤ سوق العمل**: ينقسم سوق العمل الجزائري إلى سوقين رئيسين وهما سوق العمل الرسمي وسوق العمل غير الرسمي وكل منهما ينقسم إلى أسواق فرعية.

[1] - Philippe hegon, agnstenent structerle emploi et roul des prtenaires eseiaux en afrique afrancophone, naima patges. p.27,28

1- سوق العمل الرسمي: وهو سوق مستقر ضمن وظائف الحكومة ويخضع لمجموعة من القوانين الملزم لأطراف التعاقد ومن بينها:

1-1- القطاع الحكومي: وهم الذين يعملون في القطاع الحكومي والشركات الكبيرة العامة وتوفر قدر كبير من الاستقرار في العمل وثبات الدخل .كما تفتح فرص زيادة التأهيل ومن ثم الترقية.

1-2- قطاع المؤسسات العمومية: لعبت المؤسسات الاقتصادية العمومية دوراً كبيراً في استيعاب اليد العاملة بجانب القطاع الحكومي قبل الثمانينات، ولكن إعادة هيكلة هذا القطاع عدة مرات، جعل المؤسسات العمومية تستغني تدريجيا عن التوظيف وخاصة عند تطبيق مبدأ تنفيذ برنامج الخوصصة بالاتفاق مع المؤسسات المالية العالمية حيث تم تصفيته وبيع الكثير من هذه المؤسسات مما ترتب عن ذلك انخفاض عدد العاملين بشركات القطاع العام وبفعل سن التقاعد المسبق والتقاعد في سن إنهاء الخدمة مع عدم السماح بتعيين عمال جدد، تغير دور القطاع العام من قطاع لاستيعاب اليد العاملة إلى أهم مصدر من مصادر إفراز البطالة في الجزائر.

1-3- القطاع الخاص: وهي فئة العاملين لحسابهم الخاص وكذلك من عمل معهم من أفراد العائلة ونجد ذلك في الأرياف في مجال الزراعة أو في المدن في مجال الحرفة وهذه الفئة من العاملين تعتبر من الكتلة الرئيسية من مجمل العمالة في المجتمع.

1-3-1- سوق القطاع الخاص التقليدي: ويستخدم هذا القطاع تكنولوجيا بسيطة ،وبه متوسط عدد العمال 4 أشخاص وبه رأس مال منخفض.

1-3-2- سوق القطاع الخاص الحديث: يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال ومتوسط عدد العمال به 15-20 عامل[1].

1-3-3- القطاع الأجنبي: يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال وهو يشمل فروع الشركات الدولية المتعاقدة مع الجزائر ويستوعب يد عاملة متميزة ذات خبرة

[1] - Philippe hegon, p 29

ومؤهلات كبيرة غالبا من خريجي الجامعات الوطنية أو الخارجية ،وينشط هذا القطاع في ميدان المحروقات وبدرجة أقل في قطاع البناء والأشغال العمومية، ويتميز العاملون في هذا القطاع بالأجور العالية ومستويات عالية من التكوين.

2- **سوق العمل الغير رسمي**: إنه يمثل السوق الرئيسي الثاني للعمل، وهو سوق تتزايد فيه حركية العمل بحيث لا يضبطه أي تنظيم قانوني ويحدده مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي، فإذا كانت درجة الاستيعاب في السوق المنظمة قليلة فإنه من الضروري أن تكون درجة حركية السوق غير الرسمية كثيرة وأن نمو العمل في القطاع غير الرسمي يتحدد حسب الدورة الاقتصادية حيث أنه ينمو ويتسع عندما تتجه الدورة الاقتصادية نحو الهبوط في حين أنه ينكمش أو يميل إلى التباطؤ عندما تبدأ الدورة في الصعود. ولقد مس هذا العمل الغير رسمي حتى الدول الصناعية.[1]

- **جمود سوق العمل**: إن ضعف الانتقال من وظيفة لأخرى جعل من سوق العمل الجزائري بأن يصبح جامدا ويكون ذلك إما جمودا أفقيا وهو الانتقال من عمل لعمل آخر أفضل من حيث ظروف العمل كالترقية والتكوين والأجور والمكافآت، وذلك راجع لعدم تجانس عنصر العمل في حد ذاته أو جمودا رأسيا ويعني ذلك ضعف الترقيات بناءا على الكفاءة.[2]

ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق كذلك ما يلي:

- غياب المنافسة الكاملة: يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل للأعمال المشابهة ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العمالية بالنسبة للعمال، كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني، حيث الأجور العالية.

---

1 - سعاد كمال رزق، السياسات المحفزة للتشغيل ونمو الإنتاجية في القطاع غير المنظم في مصر، مكتب العمل الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005، ص 371.

2 - إسماعيل صبري عبد الله ، تحرير سلوى سليمان،الخصائص المشتركة في ظاهرة البطالة في بلدان العالم الثالث مع إشارة خاصة لمصر، مصر ، دار النهضة العربية ، 1989، ص 41.

- سهولة التمييز بين خدمات العمل: حتى ولو تشابهت سواء لأسباب عناصرية كالجنس واللون والدين، أو أسباب اختلاف السن أو الثقافة.

- تأثير عرض العرض: وذلك بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة).

- تأثير سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي: وتنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد المظهرين:

- **ü** عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة.
- **ü** تغير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى.
- **ü** سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي.[1]

* **مشاكل مؤسسات سوق العمل**:

من أهم العوائق التي تعاني منها مؤسسات سوق العمل العائق التشريعي حيث لم تستطع هذه المصالح أن تتحرر بعد من القيود الإدارية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1-التبعية المباشرة للسلطة الوصية: حتى تتمكن المصالح العمومية لسوق العمل من أداء وظيفتها الأساسية يجب إصلاح القوانين التشريعية التي تعمل بها وتنظمها، فعند مقارنة هذه المصالح بمصالح الدول المتقدمة التي لها تجربة طويلة في تسيير سوق العمل فإن هذه الأخيرة تعمل بالتنسيق مع الثلاثية (النقابات العمالية ،العمال،الحكومة) لأن أداء وظيفة هذه المصالح يعتمد كثيرا على اشتراكات أحد الأطراف الثلاثة أو جميعها، وهو ما يدفع مؤسسات سوق العمل إلى تحسين أدائها وتظهر نتائج إيجابية على سوق العمل و خاصة بالنسبة لتسيير البطالة التي تعتمد أساسا على صندوق التأمينات للبطالة.

أما بالنسبة للجزائر فإنها تابعة مباشرة إلى ميزانية الدولة.

1 - فارس شلالي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

وعليه فإن تبعية هذه المصالح إلى وزارة العمل ،أو وزارة الشغل والحماية الاجتماعية (السلطات الوصية) من الناحية الإدارية، التقنية والتشريعية مما يؤدي إلى ظهور بعض المشاكل في وجه هذه المصالح أثناء أداء وظائفها وخاصة في حالة اتخاذ بعض المبادرات الشخصية في شكل قرارات داخلية لأداء السير الحسن لسوق العمل الذي يحتاج إلى مرونة شديدة في التسيير.

2- **الكفاءة المهنية لعمال المصالح العمومية**: عمال مؤسسات سوق العمل يعاني من تهميش من طرف السلطات الوصية وخاصة أن الجهة الوصية في تسطير السياسة التشغيلية لا تشترك هذه المصالح ولا ترى أهمية هذه المنظمات في ذلك رغم أنها الوسيلة الوحيدة الحالية للاحتكاك مباشرة بالفئة النشيطة بمختلف أنواعها.[1]

تعاني المصالح العمومية للتشغيل من نقص كبير من الناحية الكمية والنوعية فنجد في أغلب مكاتب اليد العاملة عونين أو ثلاثة فقط و ذوي مؤهلات مهنية لا تسمح لهم تقنيا التعامل بمختلف المعومات التي يطلبها صاحب العمل ولا التعرف على مختلف التخصصات المعروضة من طرف الطالبين للشغل مما يعيق توجيه الطلبات حسب العروض المتاحة على مستوى هذه المصالح.

أما من الناحية التقنية فرغم أهمية الأنظمة المعلوماتية في الأداء الجيد لأي اقتصاد فان مختلف المؤسسات لسوق العمل في الجزائر غير مجهزة بنظام معلوماتي يسمح لها بخلق بنك للمعلومات الخاصة بسوق العمل حتى تتمكن من المساعدة الفعلية في هذا المجال إلى جانب غياب التأهيل في عمال المصالح المكلفين بالتوجيه بصفة عامة.

3- **نقص البيانات على مستوى سوق العمل**: إن عدم مشاركة هذه المصالح في تسطير السياسة التشغيلية بسبب قلة البيانات و المعلومات، مما يعيق تحضير دراسات عن أسواق العمل سواء السوق المحلية أو الجهوية، رغم أن هذه التقارير و الدراسات تشكل مادة

1 - سعدية قصاب ، اختلالات سوق العمل وفعاليات سوق التشغيل في الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة، آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007، ص 169.

هامة و إحدى المدخلات الأساسية لهيئات أخرى، كالمخططين، المتعاملين الاقتصاديين و الإحصائيين في سوق العمل لأن هذه المعلومات تساعد كثيرا في تحديد المؤشرات الإحصائية و الاقتصادية بواسطة التحقيقات التي تقوم بها عن التشغيل الأجور، البطالة

وعليه نلاحظ قلة المعلومات و نقصها الخاصة بالجانب التقني المتعلقة بالتأهيل و التخصص لم تؤخذ بعين الاعتبار من طرف السياسة التشغيلية المسطرة و هو ما أدى إلى عدم تلبية ألاف العروض التشغيلية سنويا.[1]

المطلب الثالث: برامج وأجهزة التشغيل في الجزائر

إن الاهتمام بمسالة التشغيل ألزم الجزائر، ومنذ الاستقلال الاعتماد على نوع من الاستقلالية في إدارة العمل والتشغيل، بدأت تظهر بوادرها سنة 1990، حيث عملت على تكثيف العناية بالقوى العاملة، عن طريق اخذ زمام لأمور فيما تتعلق بتبني سياسة التشغيل، وذلك كله استنادا الى التطوير النظري للمواثيق الجزائرية عبر استراتيجية وطنية مدروسة، مستندة على ضرورة القضاء على البطالة وتمكين المواطنين من حقهم في العمل وعليه ثم إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل الوطني مهيكلة أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، بالإضافة الى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة.

وعلى غرار دول العالم لجأت الجزائر الى تبني سياسة التشغيل بالاعتماد على تسعة عشر(19) جهاز يساهم في عملية تشغيل الشباب على الخصوص، في جميع المجالات والقطاعات من القطاع الزراعي الصناعي، النقل، الصيد البحري...، لتساهم معظم الوزارات في عملية التشغيل، فقد وضعت الدولة مجموعة من برامج التشغيل وأخذت بعين الاعتبار التنوع في فئات المجتمع، بالإضافة الى أنها عددت في مجالات التشغيل ليتسنى لأي بطال الولوج لعالم الشغل، وفيما يلي نذكر أهم برامج التشغيل التي اندرج عنها مجموعة من أجهزة التي تعمل على تجسيد البرامج على ارض الواقع.

1 - سعدية قصاب، نفس المرجع السابق، ص 170.

1- التشغيل الذاتي: هو برنامج يعتمد على منح الفرصة للشباب من اجل خلق نشاط خاص وبالتالي ضمان منصب شغل ومثال على ذلك المؤسسات المصغرة التي يشرف على تنفيذها مجموعة من الأجهزة وهي:

أ- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): أنشأت الوكالة في سنة 1996 وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم وموافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة إنشاء مؤسسة، يستفيد الشباب صاحب المشروع من خلال إنشاء مؤسسته وتوسيعها من مساعدة مجانية، امتيازات جبائية وإعانات مالية، تتمتع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتولى الوزير المكلف بتشغيل الشباب متابعة العملية بجميع نشاطات الوكالة، وتوضع الوكالة تجنب سلطة رئيس الحكومة[1]، وهي موجهة لكل شاب يتراوح عمره بين 18و35 سنة تعتمد في تمويل المشاريع على مبلغ لا يتعدى 100.000.000دج.

ب/ الصندوق الوطني للتامين على البطالة(CNAC): تم إنشاء الصندوق سنة 1994 كمؤسسة عمومية للتضامن الاجتماعي، تعمل على تحقيق الآثار الناجمة عن تسريح العمال لأسباب اقتصادية وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، وقد تم تسجيل اكبر موجة في نظام التامين عن البطالة خلال الفترة 1996-1999 ومنذ تلك الفترة بدا منحنى للانتساب في التقليص.[2]

يقوم الصندوق الوطني للتامين على البطاقة بالاهتمام بفئة البطالين الذين لا يمكنهم التعامل مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ثم إصدار المرسوم الرئاسي رقم 514/03

1 - هاجر غانم وأمينة بودراع،" تجربة الجزائر في القضاء على البطالة، دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة" يوم 5-2012 على الموقع الالكتروني،*WWW.IEFPEDIA.COM , 28/02/2018, P 10*.

2 - عبد الغاني دادان، ومحمد عبد الرحمن بن طجين،" دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-200". مجلة الباحث، العدد 10، 2012،ص 181.

المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 المتعلق بدعم إنشاء النشاطات من قبل البطالين البالغين من العمر بين 30 و60 سنة.[1]

ت/ الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (ANGEM): تم إنشاؤها بمقتضى المرسوم الرئاسي 13/04/ المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بالية القرض المصغر، والمرسوم التنفيذي رقم 04/14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أين تم استخدام الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05/441 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005، ليتم تحويل تسيير هذه الوكالة من الوزارة المكلفة بالتشغيل إلى الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08/10 المؤرخ في 27 جانفي 2008، تتكفل هذه الوكالة بتقديم قروض بدون فوائد بنسبة 25% من المبلغ الإجمالي للاستثمار بين 100.000 و 400.000 دج أو من التكلفة الإجمالية لشراء المواد الأولية التي لا تتجاوز 30.000 دج وللهدف من هذه الوكالة هو محاربة الفقر والتهميش وكذا مساعدة الفئات المحرومة، بإحداث أنشطة حرفية وتشجيع المرآة الماكثة في البيت على العمل، بالإضافة إلى إعادة إدماج المسجونين في الحياة العملية، كما تمنح التكوين المجاني للعمالة الغير رسمية في تسيير المؤسسات وتنظيم صالونات عرض وبيع منتجاتهم.[2]

ث/ صندوق الزكاة: هو هيئة بعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بدأت نشاطه سنة 2003، يعمل على تنظيم جميع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وتتم عملية الجمع على مستوى المساجد، أيضا عبر حسابات بريدية جارية ولائية، ويستعين بثلاثة(03) أنواع من اللجان وعلى مستويات مختلفة وهي اللجنة الوطنية، اللجنة الولائية، اللجان القاعدية على مستوى الدوائر التي تنفذ عمليات الجمع والبحث والتوزيع على

1 - عبد الغاني دادان، ومحمد عبد الرحمن بن طجين،" نفس المرجع السابق 15-16.

2 - ساعد بن فرحات، فعالية سياسة التشغيل في الجزائر، أبحاث مؤتمر الدولي، تقيم آثار برامج للاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والتمويل الاقتصادي، خلال الفترة 2001-2004، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، 2013، ص10.

مستحقين، ويرأسها إمام معتمد في الدوائر، ويخصص الصندوق نسبة من المبالغ المجمعة تقدم كقروض حسنة بدون فوائد، ويتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50.000 دج و 300.000 دج تسدد خلال أربع سنوات.[1]

02- التشغيل المباشر: أو أجهزة المساعدة على الإدماج المهني يشرف عليه كل من:

أ/ الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM): وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990، المعدل والمكمل للأمر رقم 42/71 المؤرخ في07 جوان 1971، وبذلك فان الوكالة تعتبر من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل، تتكون من المديرية العامة وإحدى عشر(11) مديرية جهوية وحوالي مئة وخمسة وستون(165) وكالة محلية، تكمن مهامها الأساسية في تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب.[2]

ب/ مديرية التشغيل: أنشئت بموجب المرسوم 50/02 المؤرخ في 22 جانفي 2002 الذي يحدد القواعد الخاصة بمصالح التشغيل في الولاية وعملها، تضطلع المديرية بمهمة مزدوجة تتمثل في العمل على تنفيذ سياسة العمومية التي تضعها الدولة من جهة واعتماد كل التدابير التي من شانها النهوض بقطاع التشغيل وترقيته وتنظيمه والمحافظة عليه من جهة أخرى وهي تمثل وزارة التشغيل على المستوى المحلي، وموجودة في كل ولاية من الولايات الثمانية وأربعون(48) كل من الوكالة الوطنية للتشغيل ومديرية التشغيل يعملان على كل من البرنامجين:

- **عقود ما قبل التشغيل (CPE)**: أطلق هذا البرنامج بموجب المرسوم التنفيذي رقم 402/98 المؤرخ في 20 ديسمبر 1948، يعتبر هذا البرنامج من أهم البرامج الطبقة حاليا

---

1 - عبد الله غانم،" إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول (إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة)، يومي 16/15 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص9-10.

2 - محمد عبد الرحمن بن طجين، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال فترة 1970-2008- مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم التجارية والتسيير،2009-2010- ص73.

موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات عملية في سوق العمل من خلال الفرصة التي تمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل، وتتكفل الدولة بتسديد الأجور والأعباء الاجتماعية العامة بالمستفيدين طيلة فترة العقد، بلغ عدد مناصب الشغل المحدثة 520،300 منصب شغل مؤقت للفترة الممتدة من 1999 الى 2008.[1]

- **جهاز المساعدة على الإدماج المهني(DAIP)**: جهاز جديد وضع طبقا للمرسوم التنفيذي الذي أنشاه رقم 08/126/ المؤرخ في 19 أفريل 2008، الذي يحدد الإطار العام لجهاز المساعدة على الإدماج المهني وكيفيات تطبيقه، هدفه الأول التشجيع على الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين، وتشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الى ترقية تشغيل الشباب لاسيما عبر برامج تكوين تشغيل والتوظيف، يتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود ادمجا تبرم بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم أو الهيئة المكونة والمستفيد وقد تم وضع هذا الجهاز تحت تصرف الوكالة الوطنية للتشغيل... التي تسيره بالتنسيق مع مديرية التشغيل لكل ولاية.[2]

ج- وكالة التنمية الاجتماعية (ADS): هي مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلالية المالية أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المؤرخ في 29 جويلية 1996، والذي حدد قانونها الأساسي محاربة الفقر والتهميش الاجتماعية، كأحد أهدافها الرئيسية، تخضع مختلف نشاطاتها للمتابعة الميدانية من طرف وزارة التضامن الوطني بعدما كانت تابعة للوزارة المكلفة بالتشغيل عند نشأتها، حسب المرسوم الرئاسي رقم 08/09/ المؤرخ في 27 جانفي 2008، حيث تشرف هذه الوكالة على مجموعة من البرامج منها الموجهة للأفراد، ومنها البرامج الموجهة للجماعات السكانية في شكل مشاريع تنموية.[3]

---

1 - نادية عبد الله، الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، كلية الحقوق، 2010-2011، ص 160-161.

2 - ساعد بن فرحات، المرجع السابق، ص150.

تشرف وكالة التنمية الاجتماعية على البرامج التالية:

* **جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (PID):**

مسجل في إطار سياسة نشيطة لضمان الإدماج المهني للشباب طالبي التشغيل من حاملي شهادات التعليم العالي، وكذا التقنيين الساميين المتخرجين من معاهد التكوين الوطنية، البالغين من العمر بين 19-35 سنة، قصد السماح لهم باكتساب تجربة مهنية وترقية قابلية تشغيلهم وتشرف مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن على مستوى الولاية بتنفيذ هذا البرنامج ومن مزايا البرنامج:

- إدماج الشباب حاملي الشهادات في النشاطات لتخصصاتهم.
- اكتساب تجربة مهنية
- الاستفادة من عقد عمل قابل للتجديد لمرة واحدة
- الاستفادة من تعويض مجدد ب 10.000 دج شهريا لفائدة حاملي الشهادات الجامعية وبـــ 8.000 دج شهريا للتقنين الساميين.[1]

* **جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي(DAIS)**: يتمثل هدف هذا البرنامج في إدماج البطالين عديمي التأهيل، لمدة تقدر بسنتين قابلة للتجديد لمرتين وتتكفل مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن على مستوى الولاية بتنفيذ هذا البرنامج ومن مزايا هذا الجهاز:

- الاستفادة من التعويض
- مدة الإدماج تقدر بسنتين قابلة للتجديد المرتين
- إمكانية الاستفادة من عطلة قانونية وعطلة سنوية
- شهادة الإدماج في نهاية مدة الإدماج.[2]

[1] - وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، على الموقع الالكتروني www.msnfcf.gov.dz, 01/03/20108.

2 - وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، نفس المرجع.

يعتبر كل من برنامج عقود ما قبل التشغيل وجهاز الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات من البرامج المخصصة ليستفيد منها كل من المتحصلين على شهادات التعليم العالي والمتخرجين من معاهد التكوين الوطنية، أما برنامج جهاز المساعدة على الإدماج المهني وجهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي فهما موجهان لفئة الشباب المتحصلين على شهادات وحتى الشباب بدون تأهيل ولا تكوين.

03- جهاز الورشات: هو عبارة عن جهاز يهدف الى أحداث ورشات أشغال موجهة المنفعة العمومية وعلى سبيل الذكر:

أ/ برنامج الأشغال العمومية ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-AIMO):

يندرج هذا البرنامج ضمن الأجهزة الجديدة المطبقة في الجزائر في إطار محاربة الفقر وكل أشكال الإقصاء الاجتماعي، تم وضعه منذ 1997 للتكثيف من مناصب الشغل المؤقتة في إطار السعي لمكافحة البطالة وليس هذا فحسب بل يهدف البرنامج كذلك الى خلق نشاطات اجتماعية من خلال ظهور مؤسسات مصغرة.

تتمثل القطاعات المحددة للاستفادة من برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة في قطاع الطرق والغابات، الفلاحة، الري البسيط، صيانة التراث العقاري المدني للتمنية المحلية، المحيط...الخ.

تستلم للأشغال للمقاولين الصغار الذين يتنافسون للحصول على صفقات للانجاز أشغال بسيطة، لا تتطلب مكنته أو تكوين خاص، وبهذا تمثل ورشات الأشغال ذاك المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة صيغة بديلة لها ثلاث منافع وتسمع انتظار توظيف الدائم، إحداث مناصب شغل مؤقتة، والتكفل بنشاطات قطاعية ذات منفعة عمومية، وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة مرشحة للدوام، كما يسمح البرنامج بالحصول على التغطية الاجتماعية.[1]

1 - ليلى مكاك، دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخظر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع العائلي، 2010-2011، ص63-64.

ب/ برنامج الجزائر البيضاء: يسمح هذا البرنامج باستحداث مؤسسات جد مصغرة لصيانة وتحسين الإطار المعيشي للسكان، كما يسمح بإدماج البطالين لاسيما أولئك الذين تم إقصائهم من النظام المدرسي، وبالشراكة مع الجمعيات والسلطات المحلية.

الجدول رقم (06): أجهزة وبرامج التشغيل.

الهيئات	الوصاية	المهام	الفئات والأشخاص المعنيين	الأجهزة
الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM التي أنشأت عام 1990	وزارة التشغيل والتضامن الوطني	- ضبط سوق العمل - تنفيذ يرامج خاصة بالتشغيل	- كل طالبي مناصب الشغل	-
وكالة التنمية الاجتماعية ADS أنشأت عام 1996	وزارة التشغيل والتضامن الوطني مصالح رئاسة الحكومة	- إعانة السكان المحرومين. - ترقية تطوير التشغيل	- الأشخاص بين 60 سنة وأكثر بدون مداخيل - الأشخاص القادرين على العمل بدون مداخيل. - الجامعيين والتقنيين الباحثين عن أول منصب شغل	- المنحة الجزافية للتضامن 1000 دج - تعويض النشاط والمنفعة العامة 3000دج - فرص ما قبل التشغيل 4600 دج - القروض المصغرة - برنامج التنمية الجهوية. - الخلايا الاجتماعية الجوارية.
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ فرع جهوي أنشأت عام 1996	مصالح رئاسة الحكومة+ وزارة التشغيل والتضامن الوطني	الإعانة على إنشاء النشاط بالنسبة للشباب العاطل عن العمل	طالبي منصب التشغيل سنهم بين 19-36 سنة مع إمكانية التوسيع لذوي 40 سنة	المؤسسة المصغرة التي تقل تكلفتها عن 10 ملايين دينار جزائري
الصندوق الوطني للتامين عن البطالة 1994.	وزارة العمل والضمان الاجتماعي	إدماج العاطلين عن العمل الذين يستفيدون من التامين على البطالة	- العاطلين من سن 35 الى 50 سنة المسجلين منذ 7 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل - المستفيدين من الصندوق الوطني للتامين على البطالة	مركز البحث حول التشغيل مركز إعادة العمل المستقل التكوين، تغيير النشاط تمويل إنشاء النشاطات ب 5 ملايين دج كحد أقصى
الوكالة الوطنية لتسيير الشغل جانفي 2004	وزارة التشغيل والتضامن الوطني	تسيير القروض المصغرة	- ...بالمنازل - الحرفيين الصغار المستفيدين من الشبكة الاجتماعية - الشباب العاطلين عن العمل	القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 5.000 و 400.000 دج

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

من مزايا البرنامج:

- الاستفادة من أربعة عقود بمبلغ 860.000 دج للمشروع.
- تعلم كيفية تسير فرق العمل.
- تعلم طريقة عمل الإدارة من العلاقات مع المجلس الشعبي البلدي، مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن وصندوق الضمان الاجتماعي، صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.
- الاستفادة من تغطية اجتماعية لفترة تقدر سنة وللحصول على بطاقة حرفي. [1]

ت- برنامج الشغل للأجور بمبادرة محلية: هو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة الموجهة لإدماج البطال دون المؤهلات، أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19-30 سنة، في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية، مع الإشارة الى برنامج آخر يشبه الى حد كبير برنامج النشاطات ذات منفعة عامة في نظام الشبكة الاجتماعية، الذي تكشف عليه مديرية النشاط الاجتماعي لحساب وكالة التنمية الاجتماعية لنفس الوزارة.[2]

1 - وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المرجع السابق.

2 - عبد الله غانم، المرجع السابق، ص6.

المبحث الثاني: دور التشغيل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

المطلب الأول: آليات المتبعة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

اعتمدت الجزائر على مجموعة من الآليات، وذلك لإعادة الأمن والاستقرار والحفاظ عليه سواء تعلق ذلك بالإصلاحات السياسية أو الاقتصادية وذات البعد الاجتماعي، كما أن مقومات التنمية ونجاحها تستدعي بالضرورة وجود استقرار اجتماعي.

أولا/ الجهود السياسية: يعتبر عامل الاستقرار أمر مهم لنجاح عملية التحول الديمقراطي وكذا التنمية، لذا فقد تم اللجوء الى الحوار الوطني،[1] ثم بعد ذلك عقد ندوة الوفاق الوطني وذلك في سبتمبر 1996 التي تضمنت أسس العمل السياسي والحزبي المستقبلي وكذلك الأطر ومبادئ ممارسة التعددية بكل ديمقراطية.[2]

- إعلان رئيس الجمهورية الحالي عن آلية الوئام المدني الذي تم عرضه للاستفتاء الشعبي بهدف إضفاء الشرعية وذلك في 16 جويلية 1999، حيث عملت السلطة على توفير عدد من الآليات والأجهزة المكلفة بتسيير سياسة الوئام المدني، فبعد أن بلغ عدد ضحايا العنف المسلح في الفترة ما بين 1992-1999، أكثر من 160 ألف قتيل، تقلص هذا العدد الى 900 قتيل في سنة 2003، وذلك مما أكد نجاعة الأسلوب السلمي في معالجة مشكلة العنف.[3]

- كما أعلن الرئيس بوتفليقة في يوم 5 أوت 2005، عن نية تنظيم استفتاء شعبي حول مشروع قانون السلم والمصالحة الوطنية، حيث عرف هذا الأخير تأييدا شعبيا، حيث أسفرت نتائج هذا الاستفتاء عن تصويت بـــ: "نعم 97.38% و بـــ " لا 2.92%، وقد

---

1 - فاطمة وناس، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصد مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2013، ص 34.

2 - مروة ممدوح ،"الجزائر والتحول نحو الوفاق الوطني" مجلة السياسة الدولية، العدد 183، 1979، ص 179.

3 - الطيب بتة، دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي(1999-2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3، كلية العلوم السياسية 2012-2013، ص 69-72.

أسفرت نتائجه عن نجاع هذا الميثاق في إعادة السلم والاستقرار السياسي فنتج عنه فتح أبواب للاستثمارات ...الخ[1].

ثانيا: الجهود الاقتصادية: بعد أن أدركت السلطة أن الأزمة التي تعاني منها الدولة والتي تقف عارض دون تدعيم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي واللذان بدورهما يؤديان الى الاستقرار الاجتماعي، هي أزمة العدالة في توزيع الثروات، وكذا تدهور الوضع الاجتماعي باشرت السلطات بتسطير برنامج تنموية ذات التكلفة العالية من اجل تخطي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية رغبة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

اتضح أن الحكومة الجزائرية اتبعت جملة تدابير وإجراءات، منها ما يحتاج فترة لتقسيم مدى نجاعة هذه السياسات، وتمثل هذه السياسات تلك المتبعة في فترة تأزم الوضع الاجتماعي والسياسي (التسعينات) حينما قامت الجزائر بالاستدانة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قصد تحسين الأوضاع الداخلية، تتمثل هذه البرامج في الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، أجهزة إعادة الإدماج المهني للشباب، الصندوق الوطني للتامين على البطالة ...الخ) حيث تم ذكرها في المبحث الأول من نفس الفصل.

كما قامت بوضع مخططات تابعة للإصلاحات التي أطلقتها منذ فترة التسعينيات نذكر منه أبرزها:

- برامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.

-حيث يهدف هذه المخططات الى الدفع بعجلة التنمية في إطار التنمية المستدامة وكذا القضاء على ابرز المشاكل الاجتماعية وهي البطالة والفقر.

1 - مصعب تنين، اثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012-2013، ص 45-47.

وبالنسبة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي رصد له مبلغ إجمالي قدره 70 مليار دولار، فقد كانت أهم نتائجه هو التخلص من المديونية، وإعادة دفع حركية المشاريع المعطلة بالإضافة الى إعادة بناء وإحياء المنجزات التنموية والهياكل القاعدية.

أما بخصوص البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 بمبلغ بعادل 180 دولار الذي وضع الأساس الذي أعاد التوازن الجهوي.[1]

كما اتضح ارتفاع نسب الإنفاق الحكومي خلال السنوات 2010-2011-2012. وكذلك النمو الاقتصادي خارج إطار المحروقات، حيث بلغ سنة 2007 ما نسبته 6.5% مستندا الى قطاعات مولدة للشغل لاسيما البناء والأشغال العمومية(10%) والخدمات (07%) والفلاحة (05%)، بالنسبة لنتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تشرف عليها الوكالة الوطنية للتشغيل والتي سمحت بتمويل 2695528 منصب عمل في الفترة ما بين 1999 و2007 بتكلفة مالية قدرها 150 مليار دينار جزائري.[2]

الجدول الموالي، والصادر عن الأمم المتحدة في تقرير عمل التنمية البشرية لعام 2010، كالذي صدر تحت عنوان(الثروة الحقيقية للأمم مسارات الى التنمية البشرية).

هذا التقدم ليس إرادات نفط ولا غاز، وإنما نتيجة ما حققته البلدان في الصحة والتعليم ...الخ.[3]

الجدول رقم (07): يوضح عمل التنمية البشرية في الجزائر من سنة 1980-2010.

السنة	1980	1990	2000	2005	2009	2010	2011
الجزائر	0.454	0.551	0.624	0.667	0.691	0.696	0.698

المصدر: محمد شاكر شلبي، نفس المرجع السابق،ص 185

1 العيد شعبان، الإصلاح السياسي في الجزائر 2008-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة معهد خيضر، كلية العلوم السياسية بسكرة 2014، ص 76.

2 - زينب فريح، دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المعارضة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم السياسية، بسكرة، 2013، ص 139.

3 - محمد شاكر شلبي، التنمية السياسية ودوره في الاستقرار السياسي في الدول العربية،عمان، دار زهران للنشر والتوزيع ، 2016، ص 185.

إن التراجع في أعمال العنف بما يعنيه ذلك من تدعيم لحالة الاستقرار السياسي الداخلي والاستقرار الاجتماعي والتي تتمثل أهم شروطه ومعطياته في نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي التي أنتجها الرئيس بوتفليقة وخلق فرص عمل جديدة.[1]

المطلب الثاني: إسهام سياسة التشغيل في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

إن الهدف الأساسي لسياسات التشغيل هو مضاعفة فرص العمل كما ونوعا، ما يحقق تقليص حجم البطالة والقضاء على الفقر، على أن يستوفي المنصب المستحدث شروط العمل اللائق والأجر العادل وعدالة الفرص للجميع، وان تساهم هذه المناصب في زيادة القيمة المضاعفة الكلية، ولذلك فان تقييم الفعالية ومدى إسهام سياسة التشغيل في المجال الاجتماعي و الاقتصادي يتم على الأقل من خلال اعتبار هذه المؤشرات وتطرأ الى أن هذه المؤشرات منها الكمي ومنها النوعي، فان التقدير يستند الى نوعين من المرجعيات: البيانات الإحصائية المتعلقة بالتشغيل وتوزيعاته من ناحية والاستنتاجات حول ظروف العمل والعدالة في الفرص من ناحية ثانية، وهذه الاستنتاجات مبنية على التحقيقات والملاحظات، وبالتالي فان تقديرها نسبي ولكن يعكس الحقيقة الى حد كبير ولمعرفة مدى إسهام سياسة التشغيل في المجال الاجتماعي والاقتصادي قضايا بالإشارة الى أربعة (04) مؤشرات وهي: مؤشر عدد المناصب ومؤشر العمل اللائق ومؤشر الأجر العادل، ومؤشر التوزيع المتكافئ قطاعيا وإقليميا:

أ/ مؤشر عدد المناصب المستحدثة: يدل هذا المؤشر على عدد المناصب المستحدثة جراء تنفيذ سياسة تشغيل خلال فترة محددة ووفقا للبيانات الرسمية، فقد تم ما بين 1999 الى 2008 استحداث قرابة 6.26 مليون منصب شغل (6.258.544 منصبا) في الجزائر، أي بمتوسط 626 ألف منصب سنويا، منها ما هو مناصب دائمة ومنها ما هو مؤقت أنشئ في

1 - شمس بوشناقة وادم قبي، "إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000"، مجلة الباحث، عدد 3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2004 ، ص ص 137-138.

إطار عقود الإدماج المهني، وتراتيب الشغل المختلفة (حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية 1999-2008) وفي سنة 2009، وحسب مصادر رئاسة الحكومة أيضا فقد تم استحداث 758.291 منصب عمل (سبتمبر 2009) ضمن مختلف الأطر منها 277.918 منصبا استحداث في إطار الجهاز الجديد للمساعدة على الإدماج المهني (DAIP-CID-CIPCEI) وأما في سنة 2010 فقد بلغ عدد المناصب للشغل المستحدثة 531 ألف منصب، منها 181.839 منصبا أنشئ في إطار الوكالة الوطنية للتشغيل، كما أن جهاز المساعدة على الإدماج المهني ساهم في إنشاء 99.691 منصبا لفائدة 1وي الشهادات العليا، وساهم جهاز دعم إنشاء المؤسسات في خلق 75.937 منصبا مباشرا.[1] وبلغت الأرقام أيضا أعلنت الحكومة في حصيلتها أنها حققت خلال النصف الأول من سنة 2011 من مليون منصب شغل (1.090.435 منصبا) وهو رقم أذهل فكر الاقتصاديين والخبراء وأثار جدلا في الصحافة، غير انه يمكن فهم حقيقة هذا الرقم عند تفكيكه، إذ أن 397.675 منصبا، أي 36.45 بالمائة.

أنشئ في إطار تدبير المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)، في حين أنشئ 367.314 منصبا أي 33.68% في إطار الورشات عالية كثافة اليد العاملة(الطرقات والبناء وغيرها) وانشأ 92.280 شغل في إطار تدبير الفرص المصغرة و 41.215 منصبا من طرف الوظيفة العمومية في حين وظفت المؤسسات العمومية 61.831 عاملا والاستثمارات كالفلاحة 34.196 عاملا وبعيدا من التشكيك في الأرقام الرسمية المنشورة حول مسالة البطالة والتشغيل، التي طالما أثارت جدلا كما نشرت، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية، إن ...التحقيقات الاقتصادية الموازن وتتجاهل المعايير الدولية في اعتبار مضامين منصب العمل وفقا لمدلول كتب العمل الدولي، فان الواقع يدلنا على تباعد ما بين حجم الطلب وحجم العرض في سوق العمل وهو ناتج من اختلال ما بين

1 - حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية لفترة(1999-2008) موقع رئاسة الحكومة:
http://www.premier-minister.gov.dz اليوم 20 /03/2018،10:15h

وتيرة نمو اليد العاملة ووتيرة نمو الاقتصاد وفي سبيل تغطية هذه الفجوة المتنامية والتي تنطوي في الوقت عينه على ضغوط اجتماعية حقيقة أو كامنة، فان الحكومة ما فتئت وتسعى الى اختلاف مناصب شغل، ولو خارج الاحتياجات الحقيقية للسوق وتدفع أجور تلك المناصب من الخزينة العمومية، كما هو الحال بالنسبة الى ما يسعى عقود الإدماج المهني التي اشرنا إليها.[1]

ب/ مؤشر التوافق ما بين المطلوب والمحقق في سوق العمل: (ما بين العرض والطلب وما بين المنصب والمؤهل): يدلنا هذا المؤشر على نمطين من مستوى التوافق، توافق عددي وتوافق نوعي، وإذ كان بالإمكان ولو نسبيا إدراك مستوى التوافق العددي من خلال متابعة تطور كل من اليد العاملة النشيطة واليد العاملة المشغلة، فان مستوى التوافق النوعي والذي يتعلق بصدد التوافق بين المتطلبات النوعية للوظيفة ومؤهلات شاغلها، لا يمكن إدراكه إلا تحقيقات ميدانية خاصة، و يجدر التأكيد هنا أن التوافق العددي لا معنى له اقتصاديا، ما لم يكن مدعما بهدف التوافق النوعي وفي هذا الصدد نشير الى أن سياسات تشغيل الشباب المعتمدة في الجزائر كرست هذا الشرح إذ أن المعالجة الاجتماعية لمشكل البطالة، والمبنية على أساس العدد، وضعت الاعتبارات النوعية والرشادة الاقتصادية على الهامش، غير أن المشكلة أعمق من ذلك، فاصل التوافق النوعي في مجال الوظائف إذ ما يستمد من مستوى التوافق ما بين سياسات الاستثمار وسياسات التشغيل من جهة، وما بين التكوين والتشغيل(Formation- emploi) من جهة ثانية.

1 - حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية، نفس المرجع السابق.

ذلك أن طبيعة الاستثمارات هي المحدد الحاسم لطبيعة مناصب المطلوبة، ومن اجل الاستجابة لمتطلبات الوظيفة، الفنية منها والإدارية، لا بد من تطوير مستمر لمنظومة التكوين.[1]

ج/ مؤشر العمل اللائق: يدل العمل اللائق (travail décent) الذي شدد عليه مؤتمر العمل الدولي (الدورة السابعة والثمانون، 1999) والذي يعتبر بمثابة الغرض الأول للمنافسة على ضرورة تعزيز الفرص للجميع للحصول على عمل لائق ومنتج في شروط من الحرية الإنصاف والضمان والكرامة للإنسانية وفي هذا الصدد وضع مكتب العمل الدولي أجندة من اجل العمل اللائق تقوم على فكرة أن العمل هو مصدر الكرامة الشخصية والاستقرار العائلي، والسلم والديمقراطية في المجتمع، ولنمو اقتصادي يسمح برفع اختبارات التشغيل الإنتاجي وتنمية المؤسسات غير أن واقع سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر يشير الى ابتعاد متزايد من مضامين " العمل اللائق"، خاصة في ما يتعلق بالموظفين المؤقتين والمتعاقدين، ومنهم الشباب الموظفون في إطار عقود الإدماج المهني، ذلك أن هذه العقود، فضلا عن تدميرها للكفاءات تمس إدراج كثير من عقود التشغيل هذه ضمن العمل القسري، باعتبار أن المتعاقد مكره فيها، وهو ما يتنافى ومضمون الاتفاقية رقم 105 التي أقرتها منظمة العمل الدولية في حزيران، يونيو 1957 (شرع في تنفيذها ابتداء من كانون الثاني/ يناير 1959) المتضمنة منع السخرة واللجوء الى أي عمل جبري أو إلزامي لغايات محددة، والغاية هنا تكمن في امتصاص البطالة وضمان الاستقرار الاجتماعي.[2]

---

1 - وفقا لمقال بعنوان:.<le nombre 530.000xlon le ministre du travial tayab leuh algire 360> d'emblois crees en algérie en 2010 a depassé>
http// :www. Algere 360. Com/ algire/ 531- 000 – emplois – crees- en algire- en 2010
2018/03/20

2 - وفقا لمقال: نفس المرجع السابق.

د/ مؤشر الأجر العادل: يجسد الابتعاد عن الأجر" الأجر العادل" (Le just salaire) المستمد من بدا" السعر العادل"، غنيا اجتماعيا جليا، ويولد شعورا بالاحتقار لدى اللاجئين بل و قد يمهد طريقا للعبودية، والمقصود بالسعر العادل أو الأجر العادل، كما جاء في كتاب طريق العبودية الاقتصادي الشهير، هايك (F.Hayek). وهو إما السعر أو الأجر المعتاد الذي نعرفه، أو ذلك الذي نحصل عليه في حالة عدم ووجود احتكار.[1] وفي الواقع إذا أردنا أن يعمل الأفراد بكامل طاقتهم، فيجب أن يجدوا حسابهم، وإذا أردنا أن نترك لهم حرية الاختيار، فسيحكمون بأنفسهم على أهمية الاجتماعية لعملهم وسيفسرونها بسلم واقعي، وعلى المستوى القانوني أكدت الاتفاقية رقم (100) لمنظمة العمل الدولية تشجيع دفع أجور متساوية عن عمل ذي قيمة متساوية لجميع العمال بصرف النظر عن الجنس غير انه في الواقع نجد أن الأجور الممنوحة للموظفين في إطار عقود الإدماج المهني بمختلف مؤهلاتهم غير مكافئ لجهدهم، وعلى الرغم من عملهم طوال الوقت وادعائهم لمهمات تكافئ مهمات الموظفين الدائمين، وفي هذا الإطار خلصت دراسة أجراها (TCE) (Team Consulting International) حول سوق العمل بالجزائر أن 69 بالمائة من المسنين (ألف شخص) غير راضين عن أجورهم كما أن 27 بالمائة منهم يطمحون الى العمل في شركات متعددة الجنسية (أجنبية) بسبب أجورها المرتفعة مقارنة بالمؤسسات المحلية[2] وبسبب ندرة مناصب عمل لائقة من جهة وغياب الأجر العادل من جهة ثانية أضحى التفكير في الهجرة الى الخارج يشكل هاجسا بالنسبة الى الكثير، ولاسيما الشباب منهم، وكان نتيجة ذلك انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية (ما يصطلح عليه في الجزائر بالحرقة)، حيث بلغ عدد هؤلاء 1858 في 2007 ليرتفع الى 2215 في 2008.

هـــ/ مؤشر التوزيع المتكافئ لفرص العمل: تمثل عدالة توزيع الفرص ما بين مختلف الفئات الاجتماعية من دون محسوبية، وكذا ما بين الجنسين وما بين الأقاليم مؤشرا مهما

---

1 - حصيلة المنجزات الاقتصادية و الاجتماعية، نفس المرجع السابق.

2 - نفس المرجع السابق: http//www premer- minister. Gov. dz 2018/03/21.

للحكم على جدية وفعالية سياسات التشغيل ومن اجل ذلك يتعين وضع آليات لبسط الشفافية وأخرى لتعزيز مبدآ العمل للجميع، ومن هذا المنظور نجد في الواقع تمييزا في توزيع الفرص، فالفئات الأكثر فقرا والأكثر جاها هي عادة الأبعد من الحصول على منصب عمل، كما أن منح عقود التشغيل كثيرا ما يتم على أساس الوساطات والمنافع المكتسبة، أما إقليميا فيلاحظ تركيز مفرط في توطيد المشاريع الاستثمارية بمناطق الشمال الجزائري، فعلى سبيل المثال استحوذت هذه المناطق خلال سنة 2010 على 69 بالمائة من المشاريع، في حين لم تحظ مناطق الهضاب العليا إلا بنسبة 17.5 بالمائة ومنطقة الجنوب بنسبة 13.7 بالمائة، في المقابل ظلت المناطق الريفية والنائية تشكو من لا مبالاة السلطات العمومية بها، وتفضيل مناطق على حساب مناطق أخرى.[1]

و/ مؤشر الإنتاجية والنمو الاقتصادي: ليس كل دخل مختلف يعني منصب عمل جديد فالأرقام لا يمكن أن تطمس الحقيقة، فثمة مناصب شغل وهمية طالما تحاول الحكومات المخادعة بها، وكما تحدث كينز عن "الوهم النقدي"، يمكن الحديث عن "وهم التشغيل" وهذا الوهم ذو اتجاهين: وهم يصيب الحكومات بأنها نجحت في خلق فرص عمل، ووهم يصيب المستفيدين من هذه المناصب بأنهم باتوا من ضمن فئة المشغلين، إن تكديس العمال في المكاتب أو في الورشات مناقض للعقلانية الاقتصادية فإستراتيجية النعامة في سياسات التشغيل المنتهجة التي تهدف الى امتصاص الضغوط الاجتماعية، ولاسيما من فئة الشباب وذلك بإرغام الإدارات والمؤسسات العمومية على توظيف، أو قبول عدد من العاطلين في إطار التشغيل التعاقدي، لا نعني في معظم الأحيان سوى التحول من بطالة ظاهرة الى بطالة مقنعة، أي خلق مناصب شغل وهمية لا معنى لها في الواقع الاقتصادي، والحقيقة أن هذه الإدارات والمؤسسات نفسها تعاني من فائض عمالي، ولو راعينا مبدأ الرشادة الاقتصادية لتم تسريح جزء من موظفيها.

[1] - نفس المرجع السابق: http://www.premier-minister.gov.dz 2018/03/21

أما من الناحية النظرية فيدل عدد مناصب الشغل المنشاة ضمنا على درجة النمو الاقتصادي ولا يعقل اقتصاديا الحديث عن مستويات عالية من التشغيل في ظل اقتصاد يعاني من قلة الاستثمار وبالتالي من معدلات نمو متدنية، غير انه لو ركزنا التحليل على حجم التشغيل المتولد من الاستثمارات المعلنة نجد انه لا يمثل، بالنسبة الى النصف الأول من عام 2011 سوى نسبة 5.33 بالمائة من إجمالي التشغيل المصرح به من طرف السلطات العمومية لذات الفترة (1.090.435) منصب شغل، في حين أن عدد المناصب المستحدث في إطار تدبير المساعدة على الإدماج المهني بلغ 36.45 بالمائة وهي مناصب تخضع لنظام العقود وتعد استجابة لضغوط الاجتماعية أكثر منه لحاجة الاقتصاد وهو ما يشكل مقارنة في عالم الشغل[1].

وفي ظل كل هذا يمكن القول أن موازنة من خزينة الدولة تحت مسمى تشغيل الشباب يمكن أن يشكل ظلما جليا أو خفيا من عدة نواح:

1- فهو تصرف في المال العام قد تكتنفه اللاعقلانية وبالتالي فهو ظلم لجميع أفراد المجتمع ولو انه تم باسم التكافل الاجتماعي أو منحة البطالة لكان أهون ولقي قبولا عاما فلا يمكن إيهام مجتمع بجدوى سياسات فاشلة.

2- وهو ظلم اجتماعي، إذ أن الدخول المختلفة تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهو ما يعني تآكل قيمة النقد وتدهور القدرة الشرائية ومن المعروف أن أكثر المشهورين من التضخم هم أصحاب الدخول الثابتة من الأجراء وأصحاب المعاشات الذين يمثلون غالبية المجتمع.

3- انه ظلم للشباب أنفسهم ليس فحسب من الناحية المادية، ولكن أساسا من الناحية المعنوية، إذ أن تشغيلهم بأجور متدنية لمدة ثماني ساعات في اليوم، يمثل غبنا لقدراتهم،

1 - صفية بوزار، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقسيم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة يومي 08-09 ديسمبر 2014،" تحت عنوان فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)"، تيبازة، الجزائر، ص 564.

وهذا مع ما يعيشونه يوميا من ضغوط نفسي واجتماعي ما بين وضعين متناقضين، فلا هم في عداد العاطلين عن العمل ولا هم في عداد المشغلين.[1]

المطلب الثالث: امتصاص البطالة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

تعتبر سياسة التشغيل مختلف الآليات التي تهدف الى التقليص من البطالة وتعتبر البطالة احد المكونات والمظاهر الأساسية للفقر وبالتالي فان انعكاسات التشغيل واضحة على مستوى البطالة ومن ثم الفقر، وفي حقيقة الأمر لا يمكن أن نتحدث عن فعالية سياسة التشغيل في بلد يعاني من قلة الاستثمارات ومعدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة، ففي الجزائر لقد انعكست سياسات التشغيل وبالرغم من أنها ظرفية على مستوى البطالة والفقر ...كما يلي:

- انخفاض معدلات البطالة في الجزائر من 30% سنة 1999 الى حدود 10% سنة 2014.
- تحسين المستوى المعيشي لبعض الأسر الجزائرية.
- دخول المرأة الجزائرية عالم الشغل مقارنة بما كانت عليه سابقا.
- تحسين مستوى التعليم في الجزائر حيث أن توفير الشغل يؤثر بشكل إيجابي على مستوى التعليم في الجزائر ويمكن إرجاع نسبة كبيرة من التسرب المدرسي الى نقص مداخيل الأولياء وعدم عملهم.
- إن انعكاس التشغيل على توفير الغذاء شيء واضح في الجزائر حيث أن معظم الأسر الجزائرية مكونة من ثلاث أفراد فما فوق وهذا يستلزم على الأقل أجرة لإعانتها من المصاريف المتعلقة بالغذاء، فالتشغيل في الجزائر ساهم بشكل كبير في توفير وتحسين مستوى الغذاء للعائلات والأسر الجزائرية.[2]
- انخفاض مستوى التسرب المدرسي في السنوات الأخيرة (2005-2013) نتيجة انخفاض معدلات البطالة وزيادة التشغيل.

1

2 - صفية بوزار، نفس المرجع السابق، ص564.

بصفة عامة يمكن القول أن انعكاسات سياسات التشغيل على الفقر كانت واضحة في الجزائر حيث أن مستوى المعيشي في الجزائر تحسن بكثير لا سيما من خلال انخفاض معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري، وحيث أن معظم الأسر والعائلات الجزائرية أصبحت تملك دخل أو اجر من خلال عمل احد أفرادها مكنها من تحسين مستوى معيشتها عن طريق توفير التعليم، الرعاية، الصحة... التنقل والترفيه والسياحة وبالتالي عن طرق التشغيل أي سياسات التشغيل في الجزائر استفاد البطالين الجزائريين من تغيير نمط حياتهم وتحسين مستوى معيشتهم.

ولقد عرف معدل البطالة في الجزائر تذبذبات كبيرة ناجحة عن تغيير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد ومن خلال إتباع سياسات التشغيل

الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (08): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(1980-2014).[1]

السنوات	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2014
معدل البطالة	12	9.7	19.7	28.1	28.89	15.25	9.96	10.6

المصدر: من إعداد الباحث، بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

1 - فتيحة داود، محمد المبارل، " تدقيق الفعالية لسياسة التشغيل في الجزائر للفترة ما بين 2000-2014"، ص 52.

خلاصة الفصل:

اتبعت الحكومة الجزائرية سياسة إصلاحات وسياسة تشغيل ذات طابع اقتصادي وذلك بسبب الاختلالات التي أدت الى تراجع مستويات الاقتصاد لمختلف الجوانب (بطالة، تدهور النمو الاقتصادي، سياسة تقشف...الخ)، مما نتج عنه آثار سلبية على الوضع الاجتماعي في البلاد.

كما سطرت الدولة على عدة برامج وأجهزة لقطاع التشغيل والتي تتمحور أهدافها الإستراتيجية بمختلف هياكلها حول تخفيف الضغوط على سوق الشغل من خلال تطبيق هذه الأجهزة وبرامج وكذا ترقية الشغل وهذا كله من اجل المحافظة على الاستقرار الاجتماعي في البلاد.

الفصل الثالث

تقييم سياسات التشغيل ودراسة حالة للوكالة الوطنية للتشغيل بسيدي عيسى ولاية المسيلة

المبحث الأول: تقييم سياسات التشغيل.

المطلب الأول: تقييم أداء سياسات التشغيل.

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه إدراك سياسات التشغيل في الجزائر.

المطلب الثالث: التدابير والحلول المقترحة لفاعلية أداء سياسات التشغيل لضمان الاستقرار الاجتماعي.

المبحث الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتشغيل بـــ سيدي عيسى.

المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لتشغيل، مهامها وأهدافها.

المطلب الثاني: الأجهزة العمومية لترقية التشغيل وإبرام العقود.

المطلب الثالث: مقابلة مع مدير الوكالة المحلية لتشغيل بسيدي عيسى.

خلاصة الفصل:

الفصل الثالث: تقييم سياسة التشغيل ودراسة حالة الوكالة المحلية لتشغيل بـــ سيدي عيسى.

المبحث الأول: تقييم سياسات التشغيل.

اعتمدت الجزائر على اتجاهين فيما يخص سياسات التشغيل تتمثل في :

1. السياسة النشطة: والتي من خلال الخلق الحقيقي لمناصب الشغل.
2. السياسة العاملة: وتتضمن مجموعة الإجراءات التي تعمل من خلالها الدولة على التخفيف من حدة الآثار السلبية وذلك من مختلف الإجراءات التي تقدم عن طريق المنح أو برامج انتظار الشغل للعاطلين[1].

المطلب الأول: تقييم أداء سياسات التشغيل.

من الضروري التمييز بين مخططك مكافحة البطالة والتخفيف منها وسياسات إستراتيجية التشغيل فالأولى خاصة بالمعالجة الظرفية سوء عن طريق السياسات الاجتماعية أو الاقتصادية أما الإستراتيجية لا يمكن ان تتجسد في الفترة الانتقالية لاقتصاد الجزائر لما تحتاجه من أموال وطاقات تحاول فيها السلطات توفيرها لإنعاش الاقتصاد وإعادة تحريكه من جديد[2] ، يمكن تقييمنا لمدى فاعلية السياسات التشغيلية فننا نبحث عن الأهداف التي سطرت من أجلها، فمن خلال الهدف الأساسي والمسطر الذي يتمثل في تخفيض معدلات البطالة فإننا نجد تراجع في نسبها على النحو التالي:

29,3% سنة 1999م إلى 17,7% سنة 2004م ثم 11,3% وصولا إلى 11% فهذا ناتج عن النمو الاقتصادي خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين[3].

---

[1]- نور الدين حامد، فلة عاشور، مداخلة بعنوان، " تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر"، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 223

[2]-سعدية قصاب، اختلالات سوق العمل وفعالية سلبيات التشغيل في الجزائر 2004/1990م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006م، ص128

[3]- الديوان الوطني للإحصاء 2012. تم التصفح على الموقع الإلكتروني 2018/04/20م http://www.ons.dz

اعتمدت الجزائر على طرق لترقية التشغيل وتسيير البطالة وهو ما جسدته سياسات التشغيل ميدانيا بالتنسيق مع مؤسسات سوق العمل فالفرق الحالي يتطلب تغيير أكبر في علاقات العمل مما أدى إلى خلق التشغيل المؤقت المكتمل في الشغل بالعقود المحددة بمدة، التشغيل بالنيابة الشغل نصف الوقت وهو ما عملت به الجزائر عن طريق العلاج الاجتماعي (ضمان حد البطالة،التقاعد المسبق ...إلخ) والعلاج الاقتصادي (كتشغيل الشباب) فهذا يخلق شغل حتى ولو كان مؤقت، فهذا الإجراء يخص الجزائر فقط كونه مستعمل على المستوى العالمي لذا نلاحظ ازدواجية سوق العمل كالتالي:

- سوق تتميز بديمومة العمل
- سوق ثانوية ذات المناصب المؤقتة[1]

لتقسيم سياسات التشغيل اعتمدنا على أربعة مؤشرات هي:

1. المناصب: عدد المناصب المستحدثة جراء تنفيذ سياسة التشغيل خلال فترة محددة ووفقا لبيانات رسمية فقد تم ما بين 1999م إلى 2008م استحث قرابة 2,26 مليون منصب شغل أي بمتوسط 626 ألف منصب سنويا منها ما هو دائم ومنها ما هو مؤقت أنشئ في إطار عقود الإدماج المهني وتراتيب الشغل المختلفة وفي سنة 2009م حسب مصادر رئاسة الحكومة أيضا فقد تم استحداث 758,291 منصب عمل ضمن مختلف الأطر منها 277,981 منصبا في إطار الجهاز الخاص بالمساعدة على الإدماج المهني وفي سنة 2010م فقد بلغ عدد مناصب شغل 531 ألف منصب منها 181.839 منصب في إطار الوكالة الوطنية للتشغيل، كما أن جهز الإدماج ساهم في خلق 99.691 منصب لذوي الشهادات العليا، كما أحصت الحكومة عن خلق 1.090.435 منصب سنة2011م في مختلف الصيغ (المساعدة على الإدماج المهني، الورشات ذات الكثافة لليد العاملة البناء والطرقات تدبير القرض المصغر، الوظيفة العمومية، الاستثمارات الفلاحية).

[1]- زينب فريح، دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المعارضة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013م، ص128.

كثيرا ما تغيب التحقيقات الاقتصادية الموازية إذ أن الواقع يدل على التباعد بين حجم المطلب وحجم العرض وهو ناتج عن الاختلال ما بين وتيرة اليد العاملة والنمو الاقتصادي، لتغطية هذه الفجوة التي تنطوي عن الضغوط الاجتماعية والسياسية فإن الحكومة تسعى الى اختلاق مناصب ولو خارج الاحتياجات الحقيقية للسوق وتدعيم أجور تلك المناصب من الخزينة كما هو الحال بعقود الإدماج المهني[1]

2. **مؤشر العمل اللائق:** وضع مكتب العمل الدولي أجندة من أجل العمل اللائق تقوم على فكرة أن العمل هو مصدر " الكرامة والاستقرار، والسلم والديمقراطية للمجتمع، والنمو الاقتصادي غير أن واقع سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر في مضامين العمل اللائق خاصة بالموظفين المؤقتين والمتعاقدين (عقود الإدماج المهني)، إذ أنه يمس كرامة الشخص المعني حيث أن هذا الأمر ينافي مضمون اتفاقية 105 التي أقرتها منظمة العمل الدولية سنة 1957م المتضمنة منع اللجوء إلى أي عمل جبري لغايات محددة، فالغاية هنا هي امتصاص البطالة بأي شكل من الأشكال

3. **مؤشرات الأجر العادل:** فحسب الاتفاقية رقم 100 لمنظمة العمل الدولية تشجيع دفع الأجور المتساوية عن عمل ذو قيمة متساوية لجميع العمال يصرف النظر عن الجنس، فهي الواقع خاصة عقود الإدماج المهني بمختلف مؤهلاتهم غير مكافئ لجهدهم على الرغم من عملهم طول الوقت وأداء مهام الدائمين، وفي إطار هذا المؤشر خلصت دراسة أجرها (TCI) حول سوق العمل في الجزائر المنتسبين (ألف شخص) غير راضين عن أجورهم كما أن 77% يطمحون إلى العمل في شركات أجنبية نظرا للأجرة العالمية لذلك أضحى التفكير في الهجرة إلى الخارج يشكل هاجسا بالنسبة للكثيرين نتيجة لذلك بلغ هؤلاء 1858 في 2007 ليرتفع 2215 في 2008.[2]

---

[1]- رحيم حسين، "سياسات التشغيل في الجزائر، تحليل وتقييم"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61- 62 شتاء- ربيع، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج ، الجزائر 2017، ص149.

([2])- نفس المرجع السابق، ص144.

4. **مؤشرات التوزيع المتكافئ لفرص العمل إقليميا وقطاعيا:** تمثل العدالة في توزيع العمل ما بين مختلف الفئات الاجتماعية ودون محسوبية ففي الواقع فالفئات الأكثر فقرا هي عادة أبعد في الحصول على العمل كما أن منح عقود التشغيل كثيرا ما يتم على أساس الوساطة والنافع المكتسبة أما إقليميا يلاحظ توظيف المشاريع الاستثمارية بمناطق الشمال الجزائري فمثلا نجد هذه المناطق خلال سنة 2010م حازت على 69% من المشاريع، في حين لم تحضى مناطق الهضاب العليا إلا بنسبة 17% ومنطقة الجنوب بـــــ13% في المقابل ظلت المناطق الريفية والنائية تشكو من اللامبالاة من طرف السلطات العمومية.

أما بالنسبة للإنتاجية والنمو الاقتصادي: فيمكن التعبير عن النمو الاقتصادي في ظل ضعف الاستثمارات، كما أن الادراة الجزائرية تشكو من تكديس العمال في المكاتب، فهو مناقض للعقلية الاقتصادية والذي من أنه أن يخلق نوعا من البطالة المقنعة.

أما بشأن المناصب المستحدثة فهي بعيدة كل البعد عن القطاعات التي تمثل عصب الاقتصاد ككل وكذلك قدرتها في خلق مناصب عالية من التشغيل (صناعة، زراعة، سياحة)

انطوت برامج وسياسات التشغيل في الجزائر عموما على ثلاثة عيوب رئيسية جعلتها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقية لسوق العمل: تكلفتها العالية وتغطيتها المنخفضة، وتأثيرها المحدود، فعند استعراض عينة البرامج المنفذة في إطار سياسات تحسين أداء سوق العمل في الجزائر يعكس ضعف جمع البيانات وعدم استعمالها في مختلف مراحل وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها فهذا يؤكد ضعف المؤسسات الرسمية وعدم استقلاليتها التامة[1].

وهذا يؤكد عدم استخدام صانعي السياسات لهذه البيانات، كما استنتجت الكثير من الدراسات أن سياسات تحسين أداء سوق العمل في الجزائر غير متكاملة، ولا تنفذ بشكل

[1]- محمد ادرويش حماني، إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي، جامعة أبوبكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2013/2012م، ص229

منسق فتوفير البرامج في إطار تحسين سوق لا يزل يتم بشكل مجزأ مع أن التجربة الدولية بينت أهمية التكامل في تقديم خدمات العمالة فالحاجة واضحة لمثل هذا الأمر كالتدريب والتوجيه المهني وموائمة مع متطلبات العمل ويتطلب ذلك تعزيز التنسيق بين جميع الوكالات العامة على وضع هذه السياسات وتنفيذها، بما في ذلك مكاتب التشغيل العامة ومراكز التدريب في تقليص نسب البطالة سببه التراجع في وتيرة النمو الديمغرافي، كما أن جهود التشريعات الخاصة بالعمل يساهم في تراجع أداء السياسات التشغيلية كما أن هذه البرامج والسياسات تخفي الأداء الحقيقي لها وذلك عند لجوء الحكومة إلى شراء السلم الاجتماعي بإعادة توزيع عائدات النفط.

يعتقد سياسيون وخبراء اقتصاديون إن ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بين فئة الشباب الجزائري دليل فشل سياسات حكومية كلفت أموال طائلة دون تحقيق نتائج ايجابية

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه إدراك سياسات التشغيل في الجزائر.

إن السياسة الوطنية المنتهجة في مجال التشغيل ركزت على أهداف كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية وذلك بقصد جعل تلك أكثر واقعية وقبولا في الوسط الاجتماعي والاقتصادي الجزائري ومع دلك فإن تلك السياسة واجهت تحديات وصعوبات قللت من فعليتها، سيتم التطرق لها من خلال هذا المطلب.

أولا: تحديات ومعوقات سياسة التشغيل.

إن حجم المعوقات والتحديات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر لا سيما في المجال تشغيل السباب، كبيرة ومعقدة باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها شريحة الشباب أكثر من ثلثي المجتمع ويمكننا حصر التحديات في النقاط التالية:

- عجز في اليد العاملة المؤهلة، وعدم توافق العرض مع قوى الطلب
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات الشغل
- وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل

- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائق أمام الاستثمار[1]
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع مستجدات وصعوبة الحصول على القروض البنكية
- ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة
- ضعف روح المبادرة المقاولاتية لاسيما عند الشباب وضعف العامل الاجتماعي القافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل الأجور.
- عدم التحكم في أللآليات القانونية التي تتولى تنظيم سوق العمل
- ضعف التنسيق بين القطاعات
- إضافة إلى الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي تنتج عنها عدم تلبية عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة لضعف اليد العاملة المؤهلة.
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل المأجور[(2)].

ثانيا: آفاق سياسة التشغيل في الجزائر.

من خلال تتبع الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال محاربة البطالة والاستقرار الاجتماعي ومن أجل إعطاء المزيد من الفاعلية في وضع وتجسيد سياسات وبرامج تشغيل الشباب خاصة، فإننا نرى ضرورة ما يلي:

- تسهيل الإجراءات الإدارية والتمويلية أمام الشباب بهدف خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب الشغل
- اشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المقاولة وجعلها مرتبطة بالمؤسسات الصناعية الكبرى.

([1])- سرير عبد الله، "سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطال، ملتقى سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13و 14 أفريل 2011م، ص13.

([2])-سرير عبد الله، نفس المرجع السابق، ص13.

- تفعيل دور الدولة في الرقابة على القطاع الاقتصادي الموازي.
- إعادة عجلة الاستثمار والعمومي المنتج، ودور الدولة الاقتصادي سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة أو بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني.
- إنشاء بنك معلومات يتوفر على كافة الوسائل البشرية والتكنولوجية التي تسمح بتقديم التوجيه والاستثمار والفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية.
- السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل
- الاستمرارية في تطبيق السياسات الحالية المرسومة وعدم تغييرها قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه[1].

[1]- حنان سايح، فاطمة الزهراء بوعنان، سياسة التشغيل في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة ابوبكر بلقايد، 2013-2014، ص65

المطلب الثالث: التدابير والحلول المقترحة لفاعلية أداء سياسات التشغيل لضمان الاستقرار الاجتماعي.

تتمثل الحلول فيمايلي:

- استحداث أجهزة تهتم بالقطاع الزراعي وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع خاصة إن الجزائر تتوفر على شروط هذا القطاع (شباب+ أراضي خصبة).
- ضرورة العمل على تحديث الأنظمة التعليمية ومحتويات الدراسة بحيث يستجيب للتغيرات التكنولوجية والاقتصادية السريعة التي يمر بها العالم[1].
- توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة لسوق العمل عن طريق جمع المعلومات والبيانات وذلك لضمان فاعلية أجهزة التشغيل والمرونة في أدائها.
- العمل على خلق وظائف طويلة ومتوسطة الأجل.
- وضع أجهزة مراقبة موازية لمراقبة أداء البرامج والوكالات الوطنية لغرض تقييمها
- القضاء على مشكلة الفساد الإداري عن طريق تفعيل مكافحة الفساد لضمان فاعلية أداء البرامج وسياسات التشغيل والحد من ظاهرة البيروقراطية في نطاقها السلبي.
- الحد من السياسات التراكمية في ميدان التشغيل لما لها دور سلبي على خارطة أداء سياسات تشغيلية.
- العمل على استقرار النظام السياسي ومناصب المسؤوليات واستعادة الأمن كشرط أساسي وضروري للتنمية الاقتصادية المستدامة.

وإلا كيف يمكن الحديث عن أداء السياسات والبرامج التشغيلية في جو يختفي فيه الامن والاستقرار كما تدعم هذه السياسات الاستقرار إن حافظت على وتيرة أداء مقبولة خاصة على المدى البعيد والمتوسط[2].

---

[1]- كريمة يوسفي، "سياسة التشغيل في الجزائر، الواقع والتحديات"، ملتقى دولي حول، إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدام، معبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، ص 12.

[2]- مداني بن شهرة، مرجع سابق، ص308

إن المدخل السليم لمكافحة البطالة هو خلق فرص عمل من خلال دعم الاستثمار وإن شاء المؤسسات ومساعدة السباب في إطلاق مبادراتهم ومشاريعهم، وفي هذا الصدد ينبغي التنويه بكل الهياكل الرامية إلى تشجيع روح المقاولاتية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة منها المبدعة على غرار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكذا المالية والتنظيمية المساندة لهذا المسعى، ولكن في الوقت نفسه يجب الحرص على انتقاء المشاريع التي تستحق التمويل، وعلى مرافقة المشاريع الممولة ومتابعتها ونظرا إلى أن المنطق الاقتصادي يستند إلى مبدأ العرض والطلب، فإن حل مسألة[1].

التشغيل والبطالة اقتصاديا لا ينبغي أن يخرج عن هذا المنطق، وإن أي طرح مشوه أو معالجة مختلة للمسألة لن يؤديا إلى أرقام مضللة.

فالعبرة إذا لا تكمن في أعداد مناصب الشغل المستحدثة، وإنما في مدى كون هذه الأعداد مناسبة العرض،أي لحاجة الاقتصاد، ومولدة للقيمة المضافة، ولذلك فإن ما بين ألأرقام الشغل التي يستخدمها السياسيون للدلالة على كفاءة برامجهم وتشغيل للأرقام من طرف الاقتصاديين لتحليل الوضعية، ثمة مسافة يكون فيها الواقع حكما والنظرية الاقتصادية شاهدا، بناء عليه يمكن تركيز مقترحات حول سبعة محاور وهي:

1. اعتماد مقاربة إستراتيجية في معالجة مشكلة البطالة.
2. تسريع التحول من الاقتصاد السياسي إلى الاقتصاد المؤسساتي.
3. اشتراك المجتمع المدني في تصميم السياسات وتنفيذها.
4. دعم نظام الوساطة وأنظمة المعلومات في سوق العمل
5. تنويع البدائل التمويلية وعدم حصر التمويل في أسلوب القروض المصرفية
6. دعم آليات الموافقة حضانات للأعمال
7. دعم نظام المناولة الصناعية (المقاولة من الباطن)[2]

[1]- حسن رحيم، "سياسات التشغيل في الجزائر:تحليل وتقييم"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61- 62 شتاء-ربيع، 2013م، ص146.

[2]- حسين رحيم، نفس المرجع السابق، ص147.

v محاور إستراتيجية مكافحة البطالة وترقية التشغيل

مقاربة إستراتيجية في معالجة مشكلة البطالة	رؤية بعيدة مدعمة تقوم على أساس تنمية الاستثمار، والحرية الاقتصادية وتحسين المناخ العام والاستثمار وتحقيق التوافق تكوين، تشغيل، وتطوير وتعزيز المنظومة القانونية وتعزيز الثقافة وتنمية آليات الضبط وضمان
تسريع التحول من الاقتصاد السياسي المؤسساتي	انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية (كمنافس، تشجيع القطاع الخاص، تسهيلات وتحفيزات، ترقية المقاولاتية، ودعم إنشاء المؤسسات، دعم متميز للمؤسسات، كثافة اليد العاملة، توزيع قطاعي وإقليمي مناسب
إشراك المجتمع المدني في التصميم وتنفيذ السياسات	خلق ودعم آليات للتواصل الاجتماعي، تفعيل دور الجمعيات الأهلية في التنمية المحلية وفي تحديد وتوجهات الاستثمار محليا، اهتمام خاص
دعم نظام الوساطة وأنظمة المعلومات في سوق العمل	تعزيز دور وكالات التشغيل مع ضبط عملها تطوير أنظمة المعلومات الخاصة بسوق العمل تشجيع وسائل الإعلام التقليدية والالكترونية في مجال التشغيل تكثيف الجلسات والندوات في مجال التشغيل.
عمد آليات الموافقة لحضانات الأعمال:إدارية تكنولوجية	تعزيز أهمية مرافقة المشاريع الصغيرة والمصغرة المبتدئة تشجيع وإنشاء حاضنات للأعمال والسائل والمشاكل دعمها ماديا ومعنويا، ربط الجامعات بالمؤسسات وتطوير دور المختبرات العلمية في مجال احتضان
دعم نظام المناولة الصناعية (المقاولة من الباطن)	توسيع نطاق المناولة والتوعية بأهميتها على المستويين الكلي والجزئي (خاصة كأسلوب للتنمية الصناعية، إنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة ودعم التشغيل، تطوير نظام المعلومات الصناعية والمقاولاتية)
تنويع البدائل التمويلية وعدم حصر التمويل في القروض	تشجيع وإنشاء المؤسسات التمويلية غير المصرفية على غرار شركة التأجير رأس المال المخاطر شركات الفواتير وغيرها وكذا تطوير وتفعيل دور الاسواق المالية في مجال التمويل.

فيما يتعلق بحالة الجزائر هنالك جهود معتبرة في مجال دعم التشغيل من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، لكن ثمة نقائص في كل محور من محاور السبعة المذكورة أعلاه ولو بدرجات مختلفة، ونشير إلى أبرزها فيمايلي والمقترحات الموافقة لها أما أن تكون صريحة أو ضمنية:

المحور الأول: تتمثل أولى المقترحات في تحسين مناخ الاستثمار باعتباره أساس أي إنعاش اقتصادي ومراجعة ترتيب الأولويات التنموية والإستثماراتية وكذا الحرص على ضمان متابعة جدية لتنفيذ البرامج والمشاريع العمومية ومن جهة ثانية يتعين مراجعة المعالجة الاجتماعية البحثية لمشكلة البطالة، إذا أنها لا يمكن أن تشكل حلا استراتيجيا بقدر ما تمثل استنزافا للموارد الربحية فمن دون إستراتيجية متكاملة (صناعة، فلاحة، سياحة)، ويظل الاقتصاد ريعا وراكدا، وسيزيد مشكل البطالة تفاقما.

المحور الثاني: ليمكن تجسيد تحول حقيقي للاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر ومن اقتصاد حاويات إلى اقتصاد صناعات، إلا عبر تحويل من اقتصاد سياسي(أي اقتصاد دولة)، إلى اقتصاد مؤسساتي (يرتكز على المؤسسات الاقتصادية) ومع ان ثم مسعى لترقية التشغيل عبر تحفيز الشباب على إنشاء مؤسسات إلا أن التجربة بينة أن عددا كبيرا من هذه المشاريع إما انه خدمي أو انه مهم ولكنه باء بالفشل او انه وهمي ولم يجسد تماما في الواقع ولذلك نقترح الاعتناء بالنوعية (بدلا من الكم) عند انتقاء المشاريع القابلة للتموين وانتهاج منطق تأسيسي لصناعات أو حرف متخصصة ومستقرة[1].

المحور الثالث: في مجال تعزيز شراك الشباب في سياسات التشغيل وسبل تنفيذها نقترح توسيع نطاق التواصل مع تلك الفئة وفي كل المناطق، ان من خلال الدراسات على غرار الدراسات الميدانية التي يقوم بها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالسكان والتنمية (ceneap) في الجزائر، أو بالتعاون مع الجمعيات الأهلية خصوصا أن معظمها مشكل من الشباب أو من خلال اللقاءات الاستشارية والتقييمية المحلية والوطنية.

[1] - رحيم حسين، نفس المرجع السابق، ص ص 148- 149.

المحور الرابع: نقترح تعزيز هياكل الوساطة وأنظمة المعلومات الخاصة بعالم الشغل من اجل التقريب مابين العرض والطلب ، مع الحرص على ان لا تكون وسيلة الاستغلال والاحتكار كما هو حاصل على مستوى بعض شركات التوظيف.

المحور الخامس: يتعلق الأمر بتطوير دور آليات دعم والمرافقة مع إشراف القطاع الخاص في هذا المجال (هياكل خاصة او مشتركة) وكذا ادمجا مراكز البحث والمختبرات العلمية كحاضنات الأعمال لمشروعات شبانية مبدعة وهو ما سيدعم روح الابتكار وتحويل الأفكار الى مشروعات، وللإشارة هنالك نصوص ومحاولات في الجزائر فيما يتعلق بالحاضن ومشاتل المؤسسات إلا أنها لا تزال متعثرة.

المحور السادس: كما هو الشأن في المحاضن والمشاتل هنالك أيضا نصوص ومساعي لترقية نظام المناولة الصناعية منذ سنة 2001م (القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، إلا إننا لم نعثر عليها في الواقع على أي دور، وفي هذا الصدد نقترح إشراك الخبراء والباحثين الجامعيين ورجال الأعمال حول سبل تفعيل هذه النصوص.

المحور السابع: بالنظر إلى مركزية التمويل في مجال الاستثمار وإنشاء المشاريع وبالنظر إلى هيمنة أسلوب القروض البنكية في الجزائر، وحتى لا نقول أنها الأسلوب الوحيد، نقترح إعادة التفكير باهتمام بالغ في أسباب شبه غياب شركات التمويل المباشر على غرار شركات التأجير وشركات رأس المال الاستثمار وشركات رأس المال المخاطر على الرغم من وجود النصوص التشريعية والتحفيزات المالية المهمة الموجهة لهذا النوع من المؤسسات[1].

[1]- حسين رحيم: نفس المرجع السابق، ص ص 148-149

المبحث الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتشغيل بـــ سيدي عيسى.

يتم تنظيم وتسيير سوق التشغيل في جميع بلدان العالم من طرف الدولة وذلك عن طريق المرفق العمومي للتشغيل. وفي الجزائر وبعد الاستقلال أنشأت الدولة مرفق عمومي للتشغيل والمتمثل في الديوان الوطني لليد العاملة حيث تولى مسؤولية تسيير مختلف آليات التشغيل وأنشأت الديوان الوطني لليد العاملة في نوفمبر 1962م بمقتضى المرسوم رقم 62- 99 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962م المتعلق بإنشاء الديوان الوطني لليد العاملة وذلك في إطار سياسة ترقية التشغيل ومكافحة البطالة.

المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لتشغيل، مهامها وأهدافها.

في البداية تم إنشاء الديوان الوطني لليد العاملة وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري منذ سنة 1971م بأمر رقم 71-42 المؤرخ في 17يونيو سنة 1971م والمتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة ليتغير اسمه سنة 1990م ويصبح الوكالة الوطنية للتشغيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90- 259 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990م وفي 2006م تم تغيير طابعها القانوني من مؤسسة عمومية ذات طابع إداري إلى مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص.

وفي نهاية سنة 2006م، استفادت الوكالة الوطنية للتشغيل من مخطط إعادة التأهيل المخصص لتطوير شبكاتها (مختلف وكالات التشغيل التابعة لها سواء كانت ولائية أو محلية) بالإضافة إلى تقوية المهارات الإدارية لإطاراتها لاسيما تطوير وسائل التسيير وتقديم الخدمات، الوكالة الوطنية للتشغيل كمرفق عمومي للتشغيل: تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 77/06 المؤرخ في 17 محرم 1427هـــ الموافق لـــ18 فبراير 2006م وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل[1]والضمان الاجتماعي تلعب الوكالة دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقاتها، كما تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني وتطوره تعتبر الأداة

[1]- الوكالة الوطنية للتشغيل http://www.anem.dz 2018/04/09 على 10:12h

الفعلية للدولة في أداء مهامها كوسيط في سوق الشغل، كما تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة، تقوم الوكالة الوطنية لتشغيل بتنظيم وتوفير وتطوير سوق العمل الوطنية واليد العاملة والتأكد من أن لكل طالب عمل أو مستخدم خدمة توظيف فعالة وذلك طابع شخصي.[1]

مهام وأهداف الوكالة: تنظيم والحرص على معرفة ومتابعة تطوير السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وضمان لكل طالب عمل وكل شركة خدمة خاصة للتشغيل، لهذا فإن الوكالة الوطنية للتشغيل تتكفل بـــ :

1. وضع نظام معلوماتي يسمح بمتابعة تطورات سوق العمل واليد العاملة.
2. القيام بكل تحليل وخبرة في مجال التشغيل واليد العاملة.
3. إعداد دراسات وتحقيقات في مجال نشاطها
4. تطوير وتوصيل الآليات والوسائل للمساهمة في تطوير مهمة مراقبة سوق العمل.
5. جمع وربط المعطيات حول العرض والطلب في سوق العمل.
6. السهر على جمع المعلومات التوجيه ومساعدة طالبي العمل.
7. جمع المعلومات حول عروض العمل لدى مؤسسات التشغيل.
8. تنظيم العرض والطلب لسوق العمل على المستوى الوطني الجهوي والمحلي.
9. تشجيع الحركة الجغرافية والمهنية لطالبي الشغل

أهدافها: هدف الوكالة الوطنية للتشغيل هو تأمين وضع طلبات الشغل وضمان نجاح مهمة الشغل لدى الشركات ومساعدتها بفعالية في تشغيل طالبي العمل لأن العامل البشري يشكل أداة أساسية لتحقيق التطور والتنافسية[2]

---

[1]- الوكالة الوطنية للتشغيل، نفس المرجع السابق

[2]- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتشغيل بالمسيلة http//:www.anem.dz

المطلب الثاني: الأجهزة العمومية لترقية التشغيل وإبرام العقود.

جهاز المساعدة على الإدماج: يهدف الجهاز المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19أفريل 2008، المعدل والمتمم والسير من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتنسيق مع المدريات الولائية للتشغيل، المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني إلى:

- تشجيع الإدماج المهني لطالبي الشغل المبتدئين.
- تشجيع كافة أشكال النشاطات والتدابير الرامية إلى ترقية الشباب لاسيما عبر برامج تكوين تشغيل وتوظيف.

يوجه الجهاز إلى ثلاثة (03) فئات من طالبي العمل المبتدئين.

الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين خرجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

الفئة الثانية: الشباب خرجي التعليم الثانوي للتربية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربص مهني.

الفئة الثالثة: الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

عقود الإدماج: بعد عقد لكل فئة من الفئات السالفة الذكر.

- عقد إدماج حاملي الشهادات بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين.
- عقد الإدماج المهني بالنسبة لخرجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني.
- عقد تكوين إدماج بالنسبة للشباب بدون تكوين ولا تأهيل[1].

[1] - الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للتشغيل بالمسيلة، المرجع السابق

تبرم عقود الإدماج بين:

1. المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل (المدرية الولائية للتشغيل)
2. المستخدم أو الهيئة المكونة.
3. المستفيدين.

الهيئات المستخدمة:

- المؤسسات الاقتصادية العمومية الخاصة.
- المؤسسات والإدارات العمومية.
- الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط خلال ورشات الأشغال المختلفة[1].
- ذات المنفعة العمومية.
- الحرفيين المعلمين.

عقود الإدماج:

- ثلاث سنوات (03) سنوات قابلة للتحديد في المؤسسات والإدارات العمومية.
- سنة (01) واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي.
- سنة (01) غير قابلة للتجديد بالنسبة للتكوين لدى الحرفيين المعلمين.
- ستة (06) أشهر قابلة للتجديد في مؤسسات الإنتاج[2].

عدد المستفيدين الممكن تخصيصه لكل مستخدم.

يجب أن يتحدى عدد المستفيدين.

- 15% من تعداد العمال المشغلين في ولايات الشمال والهضاب العليا.
- 25% من تعداد العمال المشغلين في ولايات الجنوب

([1])- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تم تصفح الموقع الإلكتروني في 2018/04/09م http//:www.mtess.gov.dz

([2])-الوكالة الوطنية بالمسيلة المرجع السابق

- يمكن للمؤسسات المصغرة والمنشأة في إطار أجهزة تحكم إحداث نشاطات، للاستفادة أثناء مرحلة الانطلاق في نشاطاتها من تخصيص طالبي عمل مبتدئين اثنين(02) بعقود إدماج حاملي الشهادات أو بعقود الإدماج المهني أو بعقود تكوين إدماج.
- لا يمكن للمستفيدين الذين لم يشغلوا 25% على الأقل من المستفيدين من عقود الإدماج المخصصة لهم، الاستفادة من تخصصات جديدة من الشباب طالبي العمل المبتدئين في إطار هذا الجهاز.

تنبيه: يمكن المستخدمين الذين حققوا نسبة تعادل أو تفوق 25% للاستفادة من تخصيص إضافي في حدود 30% من مجموع تعداد عمالهم.

شروط التأهيل لطالبي العمل؟

- أن يكون طالب شغل مبتدئ
- أن يتراوح سنه بين 18و 35 سنة
- أن يكون حائزا على الشهادات ومثبت لمستواه التعليمي والتأهيلي ومؤهلاته المهنية.
- أن يكون مسجلا كطالب عمل مبتدئ لدى الوكالة الوطنية للتشغيل الموجود في مكان إقامته.
- يمكن استثناء الشباب الذين يتراوح سنهم 16 سنة، شريطة أن يوافقوا على متابعة تكوين في الفروع التي تعرف عجزا في سوق التشغيل.

الأجور والمنح:

1. يتقاضى المستفيدون من عقود إدماج حاملي الشهادات أجرة شهرية صافية تحدد كما يلي.

- 15.000دج بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي[1].
- 10.000دج بالنسبة للمستفيدين الساميين.

[1]- نفس المرج السابق

2. يتقاضى المستفيدون من عقود الإدماج المهني أجرة شهرية صافية تقدر بـــ8.000دج.

3. يتقاضى المستفيدون من عقود التكوين، إدماج أجرة شهرية تقدر بـــ: 12.000 دج للشباب المدمج في إطار الو رشات المغلقة المبادر بها من طرف القطاعات والبلديات

- **ü** يتضمن أجر منصب العمل المشغول مساهمة الدول المقدرة بـــ 6.000 دج عندما يتم تنصيبهم في المؤسسات الاقتصادية التي من شأنها إن جاز مشاريع ذات منفعة عمومية ويدفع المستخدم فارق أجر المنصب.
- **ü** منحة شهرية بقيمة 4.000 دج بالنسبة للشباب المنصب لدى الحرفيين المعلمين مرافقة طالبي العمل المبتدئين عن طريق التكوين (عقود تكوين، تشغيل).
- **ü** يمكن للشباب المدمجين في إطار عقود إدماج حاملي الشهادات أو عقود الإدماج المهني أو عقود تكوين- إدماج، باستثناء المنصبين لدى لدى الحرفيين المعلمين، للاستفادة من عقود تكوين- تشغيل تمول في حدود 60% من الجهاز لمدة أقصاها ستة (06) أشهر في حالة التزام المستخدم بتوظيف المستفيد لفترة لا تقل عن سنة واحدة عند انتهاء التكوين.
- **ü** تخصيص منحة للتشجيع على البحث للتكوين تحدد بـــ3.000 دج للشهر لفائدة المستفيدين من الجهاز الذين نجحوا في تسجيل أنفسهم في تربص تكويني مدته القصوى ستة (06) أشهر في الفروع أو التخصصات التي تعرف عجزا في سوق التشغيل[1].
- **ü** تنظيم عمليات التكوين بالشراكة مع قطاع التكوين المهني لفائدة الشباب المتراوح أعمارهم من 16 إلى 20 سنة في المهن التي تعرف عجزا في سوق العمل لمدة ستة (06) أشهر يستفيد خلالها الشباب من منحة تقدر بـــ3.000 دج

[1]- نفس المرجع السابق

عقد العمل المدعم: يعتبر عقد العمل المدعم بمثابة عقد عمل بمفهوم القانون رقم 90-11 المؤرخ في 1990/04/21م والمتعلق بعلاقات العمل ويدخل في إطار أجور طبقا لسلم الأجور للهيئة المستخدمة.

تساهم الدول في أجر المنصب لمدة ثلاث (03) سنوات غير قابلة لتجديد من خلال مساهمة محددة على النحو التالي:

- 12.000 دج صاف الشهر بالنسبة للجامعيين.
- 10.000دج صاف الشهر بالنسبة للتقنيين الساميين.
- 8.000 دج صاف الشهر في إطار عقود الإدماج المهني.
- أما بالنسبة لعقود تكوين إدماج المؤسسة، فتقدر مساهمة الدول بـــ6.000 دج صاف الشهر لمدة سنة (01) واحدة غير قابلة للتجديد.

التزامات الشباب المدمج:

- يترتب عن كل فسخ عقد للإدماج من طرف الشباب المدمج بدون سبب مبرر قانونا فقدان حق الاستفادة من الجهاز.
- يلتزم الشباب المدمج بإنهاء مدة الإدماج المحددة في العقد وفي حالة فسخ العقد لأسباب مبررة قانون يمكنهم للاستفادة من عقد إدماج جديد.
- يتعين على الشباب المدمج في إطار هذا الجهاز احترام النظام الداخلي للهيئة المستخدمة[1].
- في حالة اقتراح عقد عمل مدعم مطابق لمؤهلات الشباب حامل الشهادة، خلال فترة الإدماج لدى المؤسسات والإدارات العمومية، يلتزم الشاب بقبول هذا العرض تحت طائلة فقدان الحق في الحفاظ على عقد إدماج حاملي الشهادات أو عقد الإدماج المهني.

[1]- نفس المرجع السابق.

التزامات التشغيل:

- يترتب على كل فسخ عقد غير مبرر قانون من طرف المستخدم، فقدان الحق في الاستفادة من الجهاز.
- في حالة ما إذا رغب المستخدم في فسخ عقد الإدماج، يتعين عليه إخطار المستفيد ومصالح الوكالة الوطنية للتشغيل المختصة كتابيا عن نيته في فسخ العقد بسبعة (07) أيام على الأقل قبل تاريخ الفسخ.
- يتعين على المستخدم توضيح كتابيا أسباب فسخ العقد.
- يترتب عن فسخ العقد توقيف دفع الأجرة أو المنحة.

التدابير التحفيزية للتوظيف:

- تخفيض حصة صاحب العمل في الاشتراك في الضمان الاجتماعي لمدة ثلاثة (03) سنوات.

1. 40% إذا قام المستخدم بتوظيف طالب شغل سبق له العمل.
2. 80% إذا قام المستخدم بتوظيف طالب شغل مبتدئ.
3. 95% لكل توظيف يتم في آليات الهضاب العليا والجنوب.

يستطيع المستخدم في قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والثقافية والفلاحة والبناء والإشغال العمومية والري أو في المؤسسات الخدماتية وقام بتوظيف طالب شغل من ستة (06) إلى أثنى عشر(12) شهرا في هذه الحالة تكون حصة الاشتراك كالتالي:

1. 20% إذا قام المستخدم بتوظيف طالب شغل سبق له العمل.
2. 18% إذا قام المستخدم بتوظيف طالب شغل مبتدئ
3. 16% لكل توظيف يتم في ولايات الهضاب العليا والجنوب.

- كذلك هناك تخفيضات لرب العمل، يستطيع المستخدم الاستفادة لمدة ثلاثة (03) سنوات من إعانة شهرية للشغل عن كل توظيف عندما يكون عقد العمل المبرم غير محدد المدة.
- الإعفاء من الاشتراكات الإجمالية لكل مستخدم يقوم بعمليات التكوين وتحديد المعارف لصالح عماله.
- يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالشراكات الاجتماعية للضمان الاجتماعي لمدة يمكن أن تصل إلى ثلاثة (03) أشهر.

التوظيف في إطار عقود العمل المدعمة: التخفيض في نسبة الاشتراك لأرباب العمل بـــ80% يمكن أن تصل هذه النسبة إلى 95% بالنسبة لولايات الهضاب العليا والجنوب[1].

المطلب الثالث: مقابلة مع مدير الوكالة المحلية لتشغيل بسيدي عيسى.

السلام عليكم

تحية طيبة وبعد.

شكرا جزيلا سيدي الكريم لوقتكم الثمين.

فيما يخص موضوع، مذكرة ماستر بعنوان << سياسة التشغيل في الجزائر ودورها في الاستقرار الاجتماعي، دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل بـــ سيدي عيسى ولاية المسيلة 2017- 2018.

نطرح بين يديك الأسئلة الموضوعية الأكاديمية التالية فنرجو أن نستفيد من حضرتكم، وشكرا سيدي الكريم.

1. فيما تتمثل أهم القوانين التشريعات التي تعني بعملية التشغيل في الجزائر؟
2. ما هي أهم سياسات التشغيل المستخدمة في الفترة الأخيرة (2018/1017)؟

[1]- نفس المرجع السابق.

3. هل ساعدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في بلورة وتبني هاته السياسات (الحراك الاجتماعي)؟

4. هل مست هاته السياسات جميع فئات المجتمع؟

- كيف انعكست على الوضع الاقتصادي (إنتاج، استهلاك، عمالة، عرض، طلب، تنمية...)؟
- حسب رأيكم:

1. هل حققت السياسات المتبعة الاستقرار الاجتماعي على مستوى ولاية المسيلة وبالخصوص (سيدي عيسى)؟

2. إن كل سياسة لا بد وأن تتخللها عيوب أخطاء،

- إذا فيما تتمثل أهم النقائص والعيوب التي تؤخذ على هاته السياسات؟
- هل تعاني دائرة سيدي عيسى من مشاكل في مجال سياسات التشغيل؟

5. ما هي المعوقات والعراقيل التي تتصدى لسياسات التشغيل؟

أ- كيف تقومون بتلقي هاته المشاكل وتقويم السياسات؟

- فتح المناصب، برامج...
- كيف تتلقى وكالة التشغيل بسيدي عيسى الاحتجاجات والتظاهرات بالتشغيل، وكيف تضح الحلول؟

6. ما هي أهم الحلول والاقتراحات التي ترونها مناسبة (حسب خبراتكم)، الاستفادة من هاته السياسات؟

الإجابات.

الجواب الأول: بالنسبة لقوانين التشغيل.

جاء القانون رقم 90/04 في 24 ديسمبر2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز دور وكالة التشغيل بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال

وتشغيلهم، بإنشاء الهياكل الوكالة التي لا توجد بها أن رخصت للبلديات استثناءا أن تقوم بها الدور في حدود اختصاصاتها الإقليمية.

- كما جاء المرسوم 50/02 المؤرخ في 02 جانفي 2002م الذي حدد القواعد الخاصة لتنظيم مصالح الشغل في الولاية وعملها.
- أهم سياسات التشغيل المستحدثة حاليا.

تقوم السياسات على خلق مناصب شغل ممولة من طرف الدولة.

1. برامج التشغيل ممولة من طرف الدولة، وهي تدعيم الجماعات المحلية في إطار مجهوداتها بمواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات[1] بسيطة أعمارهم بين 19-30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية[2].

الجـــــــواب الــثاني:

برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة: وهو برنامج تشارك فيه عدة قطاعات يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة وفي وقت سريع أيضا للشباب البطال بدون مؤهلات، خصوصا في المناطق النائية.

- برنامج عقود ما قبل التشغيل : وهو أهمها، موجه لإدماج الشباب ألمتحصلي على الشهادات الجامعية الذين يدخلون سوق العمل أول مرة وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم: 402/98 المؤرخ في 1998/12/02م.
- ويهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل.

[1] - مقابلة مع السيد لعليوي نجم الدين، مدير الوكالة الوطنية للتشغيل، سيدي عيسى ولاية المسيلة، 2018/04/02م

[2] - نفس المرجع، السابق.

الجـــــــواب الثالث: أكيد في وقت من الأوقات ساعدت الظروف الاقتصادية في عملية التشغيل وذلك في فتح مناصب شغل لإضافة خاصة في القطاع الخاص.

وفي نفس ألوقت إن سياسة التقشف والتي تعبر عن ظروف اقتصادية صعبة قللت من عملية التوظيف.

الجـــــــواب الرابع: بالتأكيد مست جميع الفئات من خلال:

- المتحصلين على الشهادات.
- الغير متحصلين على الشهادات.
- جميع الأعمار

الجـــــــواب الخامس: ساهمت سياسة التشغيل في الاستقرار الاجتماعي من خلال:

- عمليات التوظيف.
- عمليات دعم الاستثمار.
- امتصاص البطال.

لان تبقى محدودية المناصب ونقص عمليات الاستثمار عائقا في عملية التشغيل بالنسبة لدائرة سيدي عيسى تعاني كثيرا عملية التشغيل لعدة أسباب أهمها:

1. زيادة الكثافة السكانية وبالتالي زيادة طالبي التشغيل.
2. زيادة عدد الشباب في المنطقة وخاصة حاملي الشهادات.

الجـــــواب السادس: معوقات عملية التشغيل هي.

- عدم وجود مناصب شغل يلبي الطلبات
- ضعف الاستثمار خاصة في القطاع الخاص والذي يساهم في عملية التشغيل.

أ. تحاول مدرية التشغيل التنسيق مع كامل القطاعات من اجل فتح أبواب جديدة للتشغيل.

– تشجيع عملية الاستثمار في القطاع الخاص وتشجيع مشاريع الشباب من خلال الدعم.

ب.تحاول وكالة التشغيل في سيدي عيسى استقبال الشباب وتشجيعهم على القيام بمشاريع استثمارية وبالنسبة للاحتجاجات فلقة الحوار هي السائدة.

ج. فتح مشاريع في القطاع الخاص وتنظيمه هي أهم الحلول بالنسبة للشباب البطال يجب العمل على قيامه بمشاريع فردية وعدم الاعتماد على مناصب العمل في الوظيف العمومي فقط.

- بسبب تقليل الدولة للتوظيف العمومي لجأت المدرية إلى المؤسسات الخاصة لفتح مناصب عمل مع امتيازات لأصحاب المؤسسات لأجل تشغيل الشباب لإضافة إلى قروض مصغرة لاستفادة لدعم مشاريع الشباب.

التـــــــــحليل:

من خلال اللقاء مع مسؤول الوكالة المحلية للتشغيل لاحظنا أن الدولة تتجه نحو القطاع الخاص وتشجيعه في عملية التشغيل، وتبقى عملية التشغيل المؤقت عائقا في وجه الشباب وبالتالي يمكن القول أن سياسة التشغيل لها العديد من الايجابيات والسلبيات.

الايجابيات:

- استطاعت توفير مناصب عمل ولو مؤقتة للشباب.
- تنظيم عملية التوظيف من خلال الوكالة.
- تقديم الدعم للشباب. إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهم بالنسبة للفئة البطالة من الشباب.
- تأهيل التشريع الجزائري في عملية التشغيل وسياسة التشغيل

الســــــــلبيات:

لم تحقق سياسة التشغيل في الجزائر الأهداف المرجوة لان المناصب المؤقتة، وبالتالي استهلاك الشباب سرعان ما يصبح الموظف بطال بعد انتهاء عقد العمل.

- التضخم في التشغيل وبالتالي لا يعكس عملية التوظيف الفعلية

- المناصب محدودة جدا لا تكفي.
- القطاع الخاص يكاد يكون غير محفز للتوظيف هذا إن وجد.

خلاصة الفصل:

رغم ما تبذله الدولة من خلال سياساتها التشغيلية وأجهزتها من اجل خلق مناصب شغل إلا انه تعاني الكثير من المشاكل والعراقيل لذا لابد من خلق حلول واقتراحات لمواجهة هذه المشاكل، ولقد قمنا بالدراسة الميدانية التي قادتنا إلى الوكالة الوطنية للتشغيل بـــ سيدي عيسى ولاية المسيلة، اتضح لنا أنها استطاعت أن تخلق عددا معتبرا من مناصب الشغل، رغم أن القطاع العمومي تم غلق مناصب الشغل المقدمة من طرفه منذ 2013م إلى يومنا هذا، وتم تعويضه بالقطاع الخاص، لذلك تلعب الوكالة الوطنية دورا مهما في استحداث مناصب الشغل.

الخاتمة

الخاتمة:

تمحورت إشكالية هذه الدراسة في الدور الذي قامت به سياسات التشغيل في الجزائر لسعي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ، وهو الموضوع الذي طرحنا اشكاليته حيث تمت صياغتها كالتالي:

ما مدى مساهمة سياسات التشغيل في الجزائر لتحقيق الاستقرار الاجتماعي؟

وقد اعتمدنا في هذا الموضوع على طرح وتحليل السياسات التشغيلية التي اتبعتها الدولة، بهدف تنظيم سوق العمل والتي ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي، ثم قمنا بتقييم أداء السياسات التشغيلية لمعرفة كيف ساهمت هاته الأخيرة لدعم الاستقرار الاجتماعي، كما قمنا بدراسة حالة للوكالة التشغيل بسيدي عيسى.

وقد اشتملت دراستا هذه على على ثلاثة فصول، وذلك لطرح وتحليل وتقييم جهود السياسات التشغيلية الرامية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، بالإضافة إلى إثبات صحة الفرضيات المطروحة أو نفيها، حيث قمنا بوضع خطة لدراستنا هذه كالتالي:

أولا: طرح مفاهيم الدراسة (سياسة التشغيل)، الاستقرار الاجتماعي، وفق أسس علمية ومنهجية، من خلال إعطاء نبذة عن أراء الفكر الاقتصادي، سواء التقليدي أو الحديث وإعطاء بعض التعاريف الأساسية لسياسة التشغيل، والتعرض لموضوع الاستقرار الاجتماعي، كعامل مرتبط وتابع لموضوع الدراسة.

ثانيا: ركزنا في ذلك على طرح واقع السياسات التشغيلية والاستقرار الاجتماعي في الجزائر، كما قمنا بإبراز جهود الدولة المنصبة ضمن الإصلاحات الاقتصادية من 1990 إلى 2015، دون الإغفال عن الوسائل التي اعتمدتها الدولة لإصلاح وإعادة تنظيم قطاع التشغيل، كآلية تساعد على الاستقرار الاجتماعي بالاستعانة على البيانات الإحصائية الخاصة بذلك

ثالثا: حاولنا في دراسة الميدانية لوكالة التشغيل الوطنية بسيدي عيسى تعريفها وسياستها التشغيلية لخلق مناصب شغل بالإضافة إلى المقابلة مع مدير الوكالة طرحنا عليه بعض الأسئلة تم قمنا بإبراز أثار ونتائج السياسة التشغيلية المعتمدة من طرف الدولة، كآلية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقييمها والمشاكل التي تعاني مننها السياسة التشغيلية وعرض بعض الحلول والمقترحات من أجل ذلك.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات: إن البرامج التشغيلية التي اعتمدتها الجزائر تتسم بالتجزئة، مما خلق عدم فعالية أدائها كونها فاقدة للتنسيق والتعاون فيما بينها.

- اعتمدت الجزائر في سياستها التشغيلية للقضاء على البطالة بالحلول الظرفية لا للقضاء على الإشكال بشكل نهائي بالأساس مما يزيد تأزم الأوضاع.
- إن السياسات الاقتصادية بما فيها سياسات التشغيل، والتي طبقت خاصة منذ سنة 2000م إلى يومنا هذا، وان كان لها بعض الايجابيات أنها ساهمت في تأزم الأوضاع الاجتماعية، وهذا ما يترجم الحراك الاجتماعي شق مسيرة المظاهرات والاحتجاجات المفاجئة في بعض الأحيان، فهو مؤشر عن وجود حالة عدم الاستقرار الاجتماعي الخفية.
- أي سياسة لها علاقة باقتصاد السوق يجب أن تضمن سلامة السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك لضمان أداء جيد لسوق العمل.
- إن الاستقرار الاجتماعي له علاقة بعدة متغيرات، مما يعني ذلك أن هاته المتغيرات قد تدعم الحالة الاستقرار الاجتماعي، كما قد تهدد هذا الأخير حيث تكون فيه سبب لعدم الاستقرار الاجتماعي، بما فيها سياسات التشغيل، لذلك لابد من الدولة أن تتبنى إجراءات سليمة ونابعة من الرغبة في استئصال الأزمة وبإشراك الخبراء والأطراف

المعنية، أما إذا كانت هاته السياسات تعامل بشيء من عدم للجدية، فإن هذا يهدد الاستقرار الاجتماعي ويولد الشعور بعدم الانتماء.

- جمود التشريعات العمالية، وهذا يزيد من فرص التحايل من خلال تأسيس الأعمال بصور غير رسمية وضعف الجهاز الرقابي الذي يضمن النجاح لتقييم مدى نجاعة هذه السياسات.

توصيات:

- ترشيد الاتفاق الحكومي وإضفاء المزيد من المرونة في تشريعات العمل.
- ضرورة خلق برامج تساهم في خفض البطالة بالمعدل العالمي المقدر ب5%وتوفير قاعدة بيانات وكذا توفير منضمات وطنية ذات مصداقية أكثر فيما يخص الجانب الإحصائي.
- ضرورة التنسيق بين أجهزة التشغيل، لضمان إستمراريتها وسحب أخرى باءت (البرامج) بالفشل، أو التراجع عنها وتجميدها لوقت لاحق، وتغيير السياسات التي تقضي على البطالة من جانب الكم لا الكيف.
- تكثيف دور الجماعات المحلية باعتبارها الأقرب من الانشغالات للمواطنين وذلك بفتح باب الاستثمار.
- التعامل مع المشاكل الخاصة بالعمل بهدف القضاء عنها بطريقة نهائية لا بد من الدولة التخلي على السياسات الترقيعية والظرفية والتي تهدد الاستقرار الاجتماعي الذي يخلق أزمة متعددة الجوانب.
- دعم التشغيل المنتج والذي يولد قيمة مضافة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الأول، القاهرة، دار الحديث، 2003.
2. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دار الدولية العلمية للنشر والتوزيع، 2002.
3. إسماعيل صبري عبد الله، تحرير سلوى سليمان، **الخصائص المشتركة في ظاهرة البطالة في بلدان العالم الثالث مع إشارة خاصة لمصر**، مصر، دار النهضة العربية، 1989.
4. جهينة العبسي، وكلثم الغانم، **علم الاجتماع**، دار الأهالي، سوريا، 2016.
5. جون هيلز مترجمة، **الاستبعاد الاجتماعي، محاولة الفهم**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والقانون والأدب، 2007.
6. حسين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
7. سعاد كمال رزق، **السياسات المحفزة للتشغيل ونمو الإنتاجية في القطاع غير المنظم في مصر**، مكتب العمل الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005.
8. عبد الجليل الظاهر، **مسيرة المجتمع، بحث في نظرية التقديم الاجتماعي**، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.
9. عبد الناصر جندلي، **تقنيات مناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية،2007.
10. علي سعد إسماعيل، **مبادئ علم السياسة، دراسة في العلاقة بين علم السياسة والاجتماع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2007.
11. محمد شاكر شلبي، **التنمية السياسية ودوره في الاستقرار السياسي في الدول العربية**،عمان، دار زهران للنشر والتوزيع ، 2016.
12. محمد شبلي، **المنهجية في التحليل السياسي**، المفاهيم، الاقتراحات، والأدوات، الجزائر 1997.

13. مدحت القريمي، **اقتصاديات العمل**، دائر وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007،

14. مدني بن شهرة، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، ط1، دار العامر للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

15. نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، دار الجمعية للطباعة والنشر، مصر، 1997.

الأطروحات والمذكرات

1. أحمد شفير، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل- حالة الجزائر- ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

2. بوجمعة كوسة، سياسات التشغيل في الجزائر عقود ما قبل التشغيل كإجراء مؤقت للحد من البطالة – دراسة ميدانية بمديرية التعمير والبناء لولاية سطيف- مذكرة ماجستير في الموارد البشرية، كلية الآداب والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2006.

3. حنان سايح، فاطمة الزهراء بوعنان، سياسة التشغيل في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة ابوبكر بلقايد، 2013-2014.

4. حنان واعة، إصلاح السياسة العامة في الجزائر قطاع التشغيل أنموذجا، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

5. زينب فريح، دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المعارضة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم السياسية، بسكرة، 2013.

6. زينب فريح، دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المعارضة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013م.

7. ساعد بن فرحات، فعالية سياسة التشغيل في الجزائر، أبحاث مؤتمر الدولي، تقيم آثار برامج للاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والتمويل الاقتصادي، خلال الفترة 2001-2004، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، 2013،

8. سعدية قصاب ، اختلالات سوق العمل وفعاليات سوق التشغيل في الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة، آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007.

9. سعدية قصاب، اختلالات سوق العمل وفعالية سلبيات التشغيل في الجزائر 2004/1990م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006م

10. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية-، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.

11. سمية عبد اللاويي، دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ظل برنامج الانعاش الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2015/2014.

12. سميحة يونس، اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007.

13. صليحة بوهلال، وكالات تشغيل الشباب(النتائج والعوائق) دراسة حالة الوكالة الولائية للتشغيل ورقلة، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2013/2012.

14. الطيب بتة، دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي(1999-2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3، كلية العلوم السياسية 2012-2013.

15. العيد شعبان، الإصلاح السياسي في الجزائر 2008-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة معهد خيضر، كلية العلوم السياسية بسكرة 2014.

16. فارس شلالي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر في الفترة 2004/2001 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2009/2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004.

17. فاطمة الزهراء بوكابوس، سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو الاقتصاد غير الرسمي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة البويرة، 2012/2011.

18. فاطمة وناس، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصد مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2013.

19. كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009.

20. ليلى مكاك، دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخظر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع العائلي، 2010-2011.

21. محمد ادرويش حماني، إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي، جامعة أبوبكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2013/2012م.

22. محمد عبد الرحمن بن طجين، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال فترة 1970-2008- مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم التجارية والتسيير،2009-2010.

23. مصعب تنين، اثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012-2013.

24. نادية عبد الله، الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، كلية الحقوق، 2010-2011.

المجلات

1. "التقدم في مجال التنمية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول،الجزائر المغرب تونس، السداسي الثاني 2004.

2. رحيم حسين، "سياسات التشغيل في الجزائر، تحليل وتقييم"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61- 62 شتاء- ربيع، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج ، الجزائر 2017.

3. شمس بوشناقة وادم قبي، "إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000"، مجلة الباحث، عدد 3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2004.

4. عبد الغاني دادان، ومحمد عبد الرحمن بن طجين،" دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-200". مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

5. لخضر عبد الرزاق مولاي، "تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر(2000-2001)"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

6. ماجد أبو كلل، "دور مؤسسات المجتمع المدني في الاستقرار الاجتماعي"، المركز الفكري، العراق، 2015/09/12م.

7. ماجد أبو كلل، "دور مؤسسات المجتمع المدني للاستقرار الاجتماعي"، المركز الفكري في العراق، 2015/09/12.

8. مروة ممدوح ،"الجزائر والتحول نحو الوفاق الوطني" مجلة السياسة الدولية، العدد 183، 1979.

9. مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في أسواق العمل، "خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي"، 30 نوفمبر- 03 ديسمبر 2008، منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب.

الملتقيات والمداخلات

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة إعادة الهيكلة الصناعية والمساهمة، تصحيح الاقتصاد الوطني وسياسة إعادة الهيكلة الصناعية، مدخل عام-برامج الخوصصة-، الجزائر، د م، ج، 1995.

2. حلقة دراسية بعنوان، "البلدان والتنمية المحلية"، المدرسة الوطنية للإدارة، مديرية الدراسات، 2015.

3. الزين منصوري، " تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر"- حالة الجزائر-"عنوان الملتقى مجهولة"، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006.

4. سرير عبد الله، "سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطال، ملتقى سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13و 14 أفريل 2011م.

5. سليمان العيساوي، "السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر"، الملتقي العلمي الوطني حول السياسة العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 27/26 أفريل2009.

6. صفية بوزار، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقسيم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة يومي 08-09 ديسمبر 2014،" تحت عنوان فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)"، تيبازة، الجزائر.

7. عبد الله غانم،" إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول (إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة)، يومي 16/15 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

8. عثماني و بوحصان، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، "مؤتمر بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014"، سطيف 11-12 مارس 2013.

9. فتيحة داود، محمد المبارل، " تدقيق الفعالية لسياسة التشغيل في الجزائر للفترة ما بين 2000-2014".

10. كريمة يوسفي، "سياسة التشغيل في الجزائر، الواقع والتحديات"، ملتقى دولي حول، إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدام، معبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة.

11. محمد بن عزة، عبد اللطيف شليل، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع التشغيل والقضاء على البطالة في الجزائر، " الملتقى الدولي حول إستراتجية الحومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، أيام 15و 16 نوفمبر، جامعة المسيلة.

12. نور الدين حامد، فلة عاشور، مداخلة بعنوان، "تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر"، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

13. هاجر غانم وأمينة بودراع، "تجربة الجزائر في ميدان التشغيل ومحاربة البطالة" مداخلة في الملتقى الوطني حول دراسات وتجارب دولية في قضايا البطالة، جامعة المسيلة، 2010.

المواقع الالكترونية

1. تم التصفح في الموقع الالكتروني بتاريخ 29 أفريل 2018 على الساعة الحادي عشر: http://www.ons.dz

2. محمد عدنان وديع، المفاهيم الأساسية في اقتصاد العمل، تحصل عليه من الموقع الإلكتروني،

http،//www.arab -api.org/images/training/programs/1/2007/27_C27-2.pdf, 24/02/2018.p 24.

*3.*Philippe hegon, agnstenent structerle emploi et roul des prtenaires eseiaux en afrique afrancophone, naima patges. p.27,28

4. هاجر غانم وأمينة بودراع،" تجربة الجزائر في القضاء على البطالة، دراسات وتجارب دولية في القضاء على البطالة" يوم 5-2012 على الموقع الالكتروني، , *WWW.IEFPEDIA.COM 28/02/2018, P 10.*

5. وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، على الموقع الالكتروني *www.msnfcf.gov.dz*, 01/03/20108.

6. حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية لفترة(1999-2008) موقع رئاسة الحكومة: *http://www.premier-minister.gov.dz* اليوم *15h:10،20 /03/2018*

7. وفقا لمقال بعنوان:. xlon le ministre du travial tayab leuh algire le nombre d'emblois crees en algérie en 2010 a 530.000360> depassé>
www. Algere 360. Com/ algire/ 531- 000 – emplois – crees- en algire- 2018/03/20 http// :en 2010

8. الديوان الوطني للإحصاء 2012. تم التصفح على الموقع الإلكتروني 2018/04/20م http://www.ons.dz

9. الوكالة الوطنية للتشغيل http://www.anem.dz 2018/04/09 على 10:12h

10. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتشغيل بالمسيلة http//:www.anem.dz

11. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تم تصفح الموقع الإلكتروني في 2018/04/09م http//:www.mtess.gov.dz

ملخص الدراسة:

تمحورت الدارسة حول بحث العلاقة الموجودة بين (الاستقرار الاجتماعي و سياسات التشغيل)، حيث حاولنا إسقاط الجانب المفاهيمي على حالة الجزائر مع الإشارة إلى الإصلاحات الاقتصادية والتي قامت بها الدولة، وكذا التعرض إلى أبرز البرامج وأجهزة التشغيل التي استعانة بها الدولة لمواجهة وضبط سوق العمل دون الإغفال عن أثر هاته البرامج والسياسات على الاستقرار الاجتماعي في الجزائر، وذلك ضمن الإطار التطبيقي للدارسة حيث قمنا بدراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل بسيدي عيسى ولاية المسيلة، كما بينا المشاكل والصعوبات التي تواجه سياسات التشغيل، مع محاولة وضع الحلول والاقتراحات لهاته المشاكل وذلك لضمان الاستقرار الاجتماعي في البلاد، وكنتيجة نهائية تم التوصل إلى انه رغم زخم هاته السياسات إلا أن أثرها لازال محدود ويتطلب مجموعة من الآليات التي يمكن أن تساهم في تفعيلها لدورها وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي مع ضرورة تبني الدولة سياسات رشيدة تتماشى مع التنمية دون الإغفال عن ارتباط هاته السياسات بالاستقرار الاجتماعي الذي يساهم هو كذلك في تفعيل دورها.

الكلمات المفتاحية: سياسات التشغيل. الاستقرار الاجتماعي.الإصلاحات الاقتصادية، برامج وأجهزة التشغيل.

Abstract:

The study focused on the examination of the relationship between the (social stability and operating policies), where we tried to shoot down the conceptual aspect of the case of Algeria with reference to the economic reforms carried out by the State, as well as exposure to the most prominent programs operating devices that use by the state to face and adjust the labor market without omission on the impact of these programs and policies on social stability in Algeria, within the framework of the study where we have applied to study the situation of the national agency for operation of Sidi Issa, the mandate of the tear, as explained the problems and difficulties facing the operating policies, with an attempt to formulate solutions and suggestions to employ them in order to ensure social stability problems in the country, the final result was reached that, despite the momentum of this policy, but the impact is still limited and requires a range of mechanisms that can contribute to activate its role and thus Social stability with the need for the State to adopt rational policies in line with the development without omission for a link to these policies, social stability, which is also in activating its role.

Keywords: *employment policies. Social stability.economic reforms.the operating software and hardware*.

بحمد الله